





نجات شیخ ابو علی سینا

ما راجع لولد فرزند من را از حسن  
به ساعت شنب جمعه شب چهارم  
مطابق چهارم اردیبهشت ۱۳۵۵

۱۷۲۷۲

2015





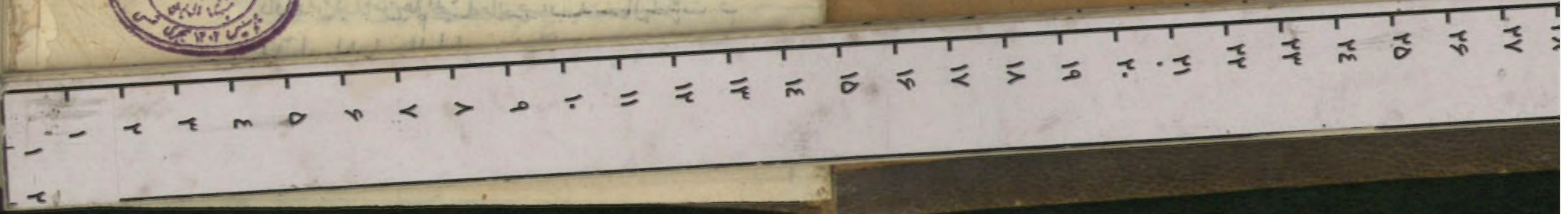
نجات فرزند ابو علی سینا

بارج اولاد فرزند امیر ابو الحسن  
به ساقی شرب جمیع بیت جمیع  
مطابق چهارم اردیبهشت ۱۲۰۲

بسم الله الرحمن الرحیم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم خيرة  
الخلق  
والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

بسم الله الرحمن الرحیم  
الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم خيرة  
الخلق  
والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

۱۷۳۷۲  
۲۰۸۵۳۷





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية

فأما الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله  
 والثامن عليه ما هو أهله ومستحقه والصلوة على رسوله محمد وآله الحسين  
 فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكيمية  
 مسئلت ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر ان  
 يقيم عن العامة ويحاز الخاصة ويكون له بالاصول الحكيمية  
 احاطة وسالوني ان ابدأ فيه بافادة اصول من علم المنطق ثم اللها  
 بنها من علم الطبقات ثم اورد من علم الهندسة والحساب  
 ما لا بد منه في معرفته القدر الذي افيد من البراهين على التواتر  
 واورده من بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات و  
 الاجرام والابعاد والمدارات في الاطوال والعروض دون ذلك



النق

التي يحتاج اليها في التقويم وما يشتمل عليه الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا ونجوم  
 المسبب تلخيص تاريخ وغير ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى ثم اورد العلم  
 الاثني على اربع وجوه واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال الاخلاق والافعال النافعة  
 فيه لدرك النجات من العزق في غير الضلالات فاسعقهم بذلك وصنفنا الكتاب  
 على خمسة قسم منسجبا بالله ومتوكلا عليه في ذات ما يبرر اد الكتاب من صناعة  
 لادة الآلة العاصم للذهن من الخطا والزلل فيما تصور ونصديق به والموصلة  
 الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه وفي سبيل **فصل** كل معرفة وعلم فاما تصور واما  
 تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتب بالحد وما يجري مجراه كالرسم مثل  
 تصور قامة هبة الانسان والتصديق ايما يكتب بالقياس وما يجري مجراه مثل  
 تصديق ثبات لكل مبدأ او حجة في الحد والقياس الثاني بهما يكتب المعلومات  
 التي يكون مجهولة فيصير معلومة بالزينة وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي  
 ومنه ما دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي  
 والقطر الانسانية في الاكثر غير كافية في التميز بين هذه الاصناف ولولا ذلك  
 لما وقع بين العقلا اختلاف ولا وقع لواحد في مزايه تناقض وكل واحد من  
 القياس وغيره والحد فانه معمول ومؤلف من معاني معقولة يتألف عدد ود  
 فيكون لكل واحد منها مادة منها الف وصورة بها التأليف فكما انه ليس  
 من اي مادة انفق يصلح ان يتخذ بليت او كرسى ولا بأي صورة تقف  
 يمكن ان يتم من مادة البيت بليت او من مادة الكرسي كرسى بل لكل شئ

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية



فالسيد الرئيس ابو علي الحسين ابن عبد الله بن سينا <sup>رحمه الله</sup>  
والثامن عليه ما هو اهله ومثقه والصلوة على رسوله محمد وآله  
فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس العارف الحكيم  
سئلوا ان اجمع لهم كتابا يتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر ان  
يقهر عن العامة وينجز الخفاصة ويكون له بالاصول الحكيم  
احاطة وسالوا ان ابدأ فيه بافادة اصول من علم النطق ثم التلويح  
بما لها من علم الطبقات ثم اورد من علم الهندسة والحساب  
ما لا بد منه في معرفته القدر الذي افيد من البراهين على الزيادة  
واورد من بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات و  
الاجرام والابعاد والمدارات في الاحوال والعروض دون ذلك

[illegible]



نفسه وانما يخطئ من انما يخطئ  
 امرنا واما العقل اوله قوتل المشهور  
 وهو ما ليس هو العدم العلم شيء من سلب الدليل على  
 فالمدعى الا انه لا يمتنع من سلب الدليل على  
 اربعة الدليل الدليل الذي يثبت  
 جزء منه ليس هو الدليل الذي يثبت  
 المقدرة وهو ان كان جاسا لغيره  
 والدليل بالقدرة من سلبه فثبت  
 عديم الدليل على ان كان جزءا من الدليل  
 حقيقة المنع فاعلم انه ان لم يكن في النقل  
 الى النتيجة التي تمنع وان ذكر في دليل  
 هو على طريقة الحكمة فلا يتحقق في المنة  
 لانه يمكن منع من الغير والتمسك  
 من قبل ليس بغير صحة بل من الدليل  
 المنعول وانما هو سلبا كبره في نقد  
 من استدلال في غير عليه في حجة عليه  
 الكلام في تطبيق الدليل

مادة مختصة وصورة بعينها مختصة كذلك لكل معلوم يعلم بالرواية ما في  
 مختصة وصورة بعينها مختصة منها يصادر المحققه وكما ان الفساد انما  
 في اتخاذ البيت قد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد  
 يقع من جهتها جميعا كذلك الفساد العارض للمعلوم في الرواية قد يقع  
 من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهتها جميعا  
 المنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف انه من ابي الصورة والمواد يكون الحد  
 الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حد او القياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة  
 وبه يعرف انه من ابي الصور والمواد يكون الحد الاقنابي الذي يسمى وسما  
 ابي الصور والمواد يكون القياس الاقنابي الذي يسمى اقوى منه وواقع  
 تصديقا شبيها باليقين جذليا وما ضعف منه وواقع ظاهريا خطابتا  
 وعرف انه من ابي صورة ومادة يكون حد الفاسد من ابي صورة ومادة  
 يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسفوطيا وهو الذي يتلوه  
 انه برهاني او جدلي ولا يعرف انه من ابي صورة ومادة يكون القياس  
 الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخيلا بمرغب النفس في شيء او يفرها  
 او يفرها عنه او يلبسها او يقبضها وهو القياس الشعري فانه  
 صناعه المنطق ونسبها الى الرواية كنسبة الخوا الى الكلام والعروض الى  
 الشعر لكن الفطرة السليمة والدواف السليم بما اغنيانا عن تعلم النحو والعروض  
 وليس شيء من الفطرة الانسانية بمستغن في استعمال الرواية عن التعليم  
 بل هو

باعداد هذه الاله الله لا ان يكون انسانا من عند الله **فصل في الفاظ**  
 المفردة لما كانت مخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية من  
 اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلفت واجب ان يتكلم اولي اللفظ  
 المفرد فتقول ان اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يخرج من اجزائه يدرك  
 بالذات على جزء من اجزائه ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى  
 لا محدة وجزئية وليكون ان وسان اما ان لا يدرك بها على معنى وان لا يدل  
 على معنيين ليسا بجزئي معنى الانسان او ان اتفق ان كان الان مفلا بد  
 على النفس وسان يدل على اليعن فليس يقصد بان وسان في جملة قولنا  
 الانسان الدلالة بها فيكون ان كانها لا يدرك لان اصلا ان اخذنا جزئي  
 قولنا الانسان **فصل في اللفظ المركب** واللفظ المركب هو الذي  
 يدل على معنى وله اجزاء منها بل يتم وسامعة ومن معانيها يتم معنى  
 الجملة كقولنا الانسان يمشي او كرام او الجارية **فصل في اللفظ المفرد الكلي**  
 واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما  
 كثيرين في الوجود كالانسان او كثيرين في جوارز التوهم كالشمس وبها الجملة  
 الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع نفس مفهومه من ان يشترك في معناه كثير  
 فان منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه **فصل في اللفظ المفرد الجزئي**  
 واللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود  
 ولا بحسب التوهم لاشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك

في الالفاظ

في الكتب

في الفقه

في الفقه



كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد  
فخولا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحد اذ لا  
شأن تمنع من ذلك فانك اذا قلت هذا الشمس وهذا الانسان يمنع من  
ان يشترط فيه غير في الإشارة في الذاتي ولكنك الجزئي ولشغل بالكلية  
وكل وكل فاما ذاتي واما عرضي الذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه  
ولا يكفي في تعريف **فصل في الذاتي** ان يقال ان معنى ما لا يفارق في كثير مما  
ليس بذاتي لا تفارق ولا يكفي ان يقال ان معنى ما لا يفارق في الوجود  
ولا يصح مفارقتها في التوهم حتى ان رفع في التوهم يبطل به الموصوف  
في الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو لانه الصفه ككون الزوايا من المثلث  
مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث لا يفارق في الوجود ولا يرتفع  
في التوهم يبطل به الموصوف الى حق يقال لورفعناه وهو الوجه ان يحكم  
ان المثلث غير موجود وليس بذاتي ولا ايضا ان يكون وجوده الموصوف به  
مع ملازمته بينما فان كثيرا من لوازم الشيء التي يلزم به بعد تقرير ماهية  
فهم معنى ما هو الذاتي لم يكون بلينة اللزوم لبل الذاتي ما اذا فهم معناه وخطر بالبال معه معالم  
واخطر بالبال

في التوهم

كالجاذبة

كالجاذبة للنقطة او يفهم بحيث ونظر كسواء الزوايا للقائمتين من المثلث او يكون  
جائزا ان يرتفع توهمها وان لم يرتفع وجودا كالسواد للانسان الزنجي او يرتفع وجود  
او توهمها معاملة الشب فيهما بطلت من والده والقعود فيهما يسر من والده **فصل**  
في العرضي واما العرضي فهو كل ما عدناه مما ليس بذاتي فيخلط فيه فتن انه العرضي  
الذي كالمقابل للجوهر الذي سندهما بعد وليس كذلك فان العرضي قد يكون جوهر  
كالابيض وقد لا يكون جوهر كالابيض والعرض لا يكون جوهر كالابيض **فصل**  
في المقول في جواب ما هو اثر من الذاتي منه ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما  
ليس بمقول في جواب ما هو والذاتي المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الشرح  
بغفل عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول في  
جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه يجب ما انتهى  
اليه بحثنا ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية له لكنه انما هو  
ما هو لا يوجد متصلا بل مجتمعا فليس الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه حيوان  
مع حيوانيته ناطق او مائت او شيء آخر فاذا وضع لفظه مفرقته ليت اقول  
يلزم جميع المعاني الذاتية التي بها يقوم الشيء فذلك مقول في جواب ما هو  
قولنا الانسان لانه غير واقعة يشغل على كل معنى فغير ذاتي له مثل الجوهرية  
والجسم والتعدي والتميز والتولية وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك  
ولا يتعد ما هو الذاتي لزيد شيء وكذا لك الحيوان لا للانسان وحده لكن  
للانسان والفرس والثور وغيره بحال الشك فانه يشغل على جميع الاوصاف

في العرضي

في المقول

في التوهم

في البحث



الذي تدل على لها بالشركة على سبيل المطابقة وانما يشد من شخص واحد منها  
للمقول في جواب ما هو فهو كل ذاتي **فصل** في القول في جواب اى شئ هو اما  
المقول في جواب اى شئ هو فهو الذي يدل على معنى يميزه اشياء مشتركة  
في المعنى الواحد منه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن غيرها جمان  
جماديان ومنه ثلثي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس هما حيوانان قد  
اصطلح على ان يسمى هذا الذي مقولا في جواب اى ما هو فيكون للمقول في  
جواب اى ما هو محجب اصطلاحهم هو الميز بعد ماهيته مشتركة مميزات  
ذاتية مثل الفاظ الانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج **فصل** في الفاظ  
الجمدة والالفاظ الكلية خمسة جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض  
**فصل** في الجنس الجنس هو القول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب  
ما هو وقولنا مختلفين بالانواع اى بالتصور والحقايق الذاتية وان لم تعرف  
بعد نوع المضاف الى الجنس وقولنا في الجواب ما هو اى قولنا لجمال الشركة  
لا مجال للانفراد كالحبوان للانسان والفرس لا كالحساس للانسان والفرس  
فان الحساس لا يدل على كمال ماهيته مشتركة للانسان والفرس وان كان  
يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذاتي وتخلي عن المحرك بالارادة وعن التام  
التعدي وغير ذلك الاعلى سبيل الالتزام الاعلى سبيل التضمن وفرق  
بين الالتزام والتضمن فان التقف يلزم الحابط ولا يتضمن والبيت  
الحائط ويتضمنه فيجاء احدت الجنس ان يجده بما لا يشاركه فيه فصل  
الجنس

هكذا يكون والاما داخل  
في جواب ما هو  
في الفصل

انما الفاظ

في الجنس

هذا هو الجنس هو القول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب ما هو وقولنا مختلفين بالانواع اى بالتصور والحقايق الذاتية وان لم تعرف بعد نوع المضاف الى الجنس وقولنا في الجواب ما هو اى قولنا لجمال الشركة لا مجال للانفراد كالحبوان للانسان والفرس لا كالحساس للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على كمال ماهيته مشتركة للانسان والفرس وان كان يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذاتي وتخلي عن المحرك بالارادة وعن التام التعدي وغير ذلك الاعلى سبيل الالتزام الاعلى سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمن فان التقف يلزم الحابط ولا يتضمن والبيت الحائط ويتضمنه فيجاء احدت الجنس ان يجده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس

الجنس واذا حددت الجنس ان لا تدبيرة على النوع ولا يشتغل بما نقول فرغم  
يوس في النوع **واقعا النوع** فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب  
ما هو ويق ايضا عليه وعلى غيره اخر في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان  
فانه نوع من الجنس فانه يقال على الانسان وفرس في جواب ما هو بالشركة ويق  
الجسم عليه وعلى غيره ايضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشئ جنسا  
لانواع ونوع الجنس مثل الحيوان الجسم ذي النفس فانه نوعه وللانسان  
والفرس فانه جنسها لكنه سينتهي الامر بقا للجنس لا جنس فوقه ويسمى  
جنس الاجناس والاختصاص النوع لانواع تحتد ودونه ويسمى نوع الانواع  
ويرسم بانه القول على كثيرين مختلفين بالاعد في جواب ما هو كالانسان  
ليريد عمر والفرس هذه وتلك **فصل** في الفصل الفصل هو الكلي الذاتي  
الذي يقى به على نوع تحت جنس حين يسأل بانه اى شئ منه كالتا طق  
للانسان فيه يجاب حين يسأل بانه اى حيوان والفرق بين الناطق والانسان  
ان الانسان حيوان له نطق والناطق شئ فاما لم يعلم اى شئ هو فله نطق والنطق  
فصل مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي **في الخاصة** والخاصة  
هو الكلي الدال على نوع واحد في جواب اى شئ هو لا بالذات بل بالعرض اما  
نوع هو جنس كساوات الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث  
وهو جنس واتانوع ليس هو مجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة  
ملازمة مساويه او الكناية وهو خاصة غير ملازمة ولا مساويه

في النوع

في الفصل

في الخاصة



بلا انقص في العرض العام واما العرض العام فهو كل مفرد عرضي اي غير ذاتي  
يسترك في المعنى انواع كثيرة كما لبياض الثلج والفقنس ولايبال بما كان  
ملازمًا او مفارقا لكل واحد من النوع او البعض جوهر في نفسه كالأشياء  
او عرضا كالبياض بعد ان لا يكون مقوما للماهية فان وقوع العرض على  
هذه وعلى الذي هو قسم الجوهر في الوجود وقوع بعينين مختلفتين  
**فصل في الاعيان والادوام والالفاظ والالفاظ والكلمات الشئ اما**  
**عين موجودة واما صورة موجودة في الوهم والعقل مأخوذة عنها**  
**ولا يختلفان في النواحي والاهم واما الفظة تدل على الصورة التي في الوهم**  
**او العقل معبرة واما كتابته تدل على اللفظ ويختلفان في الهم والكتابة**  
**دالة على اللفظ ويختلفان في الهم واللفظ دالة على الصورة الوهمية**  
**والعقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة **فصل في الاسم****  
**والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك**  
**المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد فثمة محصل كقولنا زيد ومنه**  
**غير محصل قرن فيه لفظ حرف السلب بشئ وهو انك لما اخذت ذلك**  
**المعنى فجعل اسما لذلك المعنى كقولك لآسان **فصل في الكلمة** الكلمة**  
**لفظ مفرد يدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا**  
**فيه لموضوع غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشى لماش غير معين**  
**في زمان قد مضى **فصل في الاداة واما الاداة هي لفظه دالة مفردة****

معناه بدل  
في العرض العام

في الاعيان

في الاسم

في الكلمة

في الاداة

المازلة

اما يدل على معنى يصح ان يوضع او بعد مجل بعد ان تفرق باسم او كلمة  
كقولنا في وعلى **فصل في القول والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل**  
**فصل في القضية والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين**  
**بحيث يتبعه حكم صدق او كذب **فصل في المجلية والمجلية هي التي توقع****  
**هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن**  
**ان يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان او قولنا**  
**فلان فيلسوف او قولنا الحيوان الضاحك يشغل من مكان الى مكان بوضع**  
**قدم ورفع اخرى فكانك قلت الانسان يمشي او قولك فلان كثير علمه**  
**فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف في الشرطية الشرطية هي**  
**التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيها هذه النسبة من حيث مفصلها**  
**كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود فانك ان فصلت هذه**  
**النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة والى قولك النهار موجود وكل**  
**واحد منها قضية وكذلك اذا قلت اما ان يكون هذه العدد زوجا**  
**واما ان يكون هذه العدد فرديا **في الشرطية الشرطية المتصلة والمتصلة****  
**من الشرطية هي التي توجب او تسلب لزوم قضية لاخرى كما قد منا**  
**من مثال الشرطية **في الشرطية المتصلة والمنفصلة من الشرطية ما يجب****  
**او تسلب عناد قضية لاخرى كما اخبرناه من امثال الشرطية في الايجاب**  
**والايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبة وايحاده وفي الجملة هو**

في القول

في القضية

في المجلية

في الشرطية

في



**في السلب** الحكم بوجود محمول لموضوع **في السلب** والسلب مطلقا وهو رفع السلب  
 الوجودية بين شيئين وفي الجملة هو الحكم بوجود محمول لموضوع **في المحمول**  
 والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس به وجود شي آخر **في الموضوع** و  
 الموضوع هو الذي يحكم عليه بان شيئا آخر موجود له او ليس به وجود **مثال الرقعي**  
 قولنا زيد من قولنا زيد كاتب **ومثال المحمول** قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب  
**في الخصوصية** والمخصوصة قضية جلية موضوعها شيء جزئي كقولنا  
 زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة **في الماهية** والماهية قضية جلية بموضوعها  
 كلي ولكن لم يبين ان الحكم في كل اوفي بعضه كقولنا الانسان ابيض ويكون موجبة  
 وسالبة واذا لم يبين فيها ان الحكم في كل اوفي بعض فلا بد انه في بعض وشك  
 انه في الكل ولذلك حكم الماهية حكم الجزئي الذي نذكره **في المخصوصة والمخصوصة**  
 هي التي موضوعها كلي والحكم عليه مابين انه في كله اوفي بعضه وقد يكون  
 موجبا وسالبا **في الوجبة الكلية** والوجبة الكلية من المخصوصات هي التي  
 الحكم فيها الجواب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان **في السالبة الكلية**  
 والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد  
 من الناس عجوز **في الموجبة الجزئية** والوجبة الجزئية هي التي الحكم فيها الجواب  
 ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب **في السالبة الجزئية**  
 والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب ولكن على بعض الموضوع كقولنا  
 ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب بل على بعضهم **في التوري** والتوري  
 هو القيد

هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحكم مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل **في التناقض**  
**القضيتين المتقابلتين** والقضيان المتقابلتان هما اللتان تختلفان مالسب  
 والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة والقوة  
 والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى ان كان هناك اب وكان  
 لزيد لم يكن ههنا العجوز او كان هناك اب بالقوة لم يكن ههنا بالفعل او  
 كان هناك اسودا ببعض لم يكن ههنا اسود الكل او اسود من بعض آخر  
 او كان هناك في زمان ماض لم يكن ههنا في زمان او هناك تعينه حاضر  
 ومستقبل او غير ذلك الزمان زمان بل في ذلك الزمان بعينه او كان هنا  
 مثلا انه مقر على الارض لم يكن هنا انه مقر على الفلك او يختلفان في  
 الشرط فقول الاسود جامع للبصر وعنى به ما دام اسود وقيل ليس بجامع للبصر  
 وعنى به اذا نزل عنه السواء وبقي جامعه **في التناقض القضيان المتقابلتان**  
 بالتناقض هي اللتان متقابلتان بالايجاب والسلب تقابلا يجب عند لذاته ان  
 يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما  
 شرائط التقابل التي هي المخصوصات وفي المخصوصات بزيادة وهي ان يكون محمولا  
 كليتا والاخر جزويا فان كانا كليين ويتميا متضادا يكن الجواب في كل الممكن كقولنا  
 كل انسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب **وان كانا جزئيين** ويتميان  
 الداخليين تحت التضاد صدقا جميعا في ذلك الماهية بعينه كقولنا بعض الناس  
 كاتب وليس بعض الناس بكاتب **والمخصوصات** ليس في تناقضها شرط



غير بقاها **مما** المكن المستقل لا يتعين الصدق والكذب في احد  
طريقي المتقابل وان كان لا يخرج منها كقولك زيد يمشي غدا زيد ليس يمشي  
فلو كان احد هذين في الوقت صدقا والاخر كذبا من حيث نفس القولين  
كان احد الامرين يكون لاهم والاخر لا يكون ويكون الامر واجبا لا ممكنا ولا يرتفع  
الاختيار والاستعداد وبطلت طبيعته المكن جملة في هو والقضايا **المادة الزاوية**  
هي حالة للجهول بالقياس الى الموضوع عيب بها لا يمان يكون له دائما في كل وقت  
او ان يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كما له الحيوان عند الانسان ولا  
يعتبر السلب **والمادة المتعده** حالة للجهول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق  
فيها دائما مع السلب كما له الحمار عند الانسان ولا يعتبر الايجاب **والمادة المكنة**  
هي حالة للجهول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها الصدق في ايجاب في السلب كما له  
الكاتب عند الانسان وقيل ان المكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما اى  
في الحال ثم لم يحكم في المستقبل فترد به عماله حكم في الحال ايضا **في الثاني والثالث**  
كل قضية حكمية فان اجزاها الذاتية عند الذهن ثلثة معنى موضوع ومعنى  
محمول ومعنى نسبة بينهما **واما** في اللفظ فرئيسا اقتصر على اللفظ الدال على معنى  
الموضوع واللفظ الدال على المحمول وطويت اللفظ الدال على معنى النسبة فنتى **تساوية** كقولنا زيد كان  
**والثالثة** فهي التي قد صرح فيها باللفظ الدال على النسبة كقولنا زيد هو  
كاتب وتسمى تلك اللفظ **بالسببية** والجملة من سببية بل انها لا تعادل على موضوع  
في كل حال فالنسبة مضمنة فيها في **العدولية** **والسببية** القضية البسيطة هي

التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولية هي  
التي موضوعها او محمولها اسم غير محصل كقولك الانسان ابيض والقضية  
المعدولية المطلقة العدول فهي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير  
بصير فقولنا زيد هو غير بصير موجبة معدولية والفرق بين الموجبة المعدولية  
كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو بصير  
**امان** جهة الصيغة فلا ان حرف السلب في المعدول جزء من المحمول كانت  
اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصل منها بالتركيب فان اوجب تلك  
الجملة كشيء واحد كان ايجابا معدولا وان سلب فقلت زيد ليس هو غير  
بصير كان سلبا معدولا وامان في البسيط فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول  
بل شيئا خارجا عنه داخل عليه مرفعا اياه وامان جهة الالتزام والدلالة  
فان السالبة البسيطة اعم منها لان السلب فيصريح عن الموضوع معدوم واما الا  
يجاب كان معدولا او محصلا فلا يصح الاعلى موضوع موجود فيصيح ان يقال  
ان العنقا ليس هو بصير او لا يصح ان يقال ان العنقا هو غير البصير **واما**  
ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا يلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابا  
على كل موجود كان عادما للبصر ومن شأنه ان يكون منقلا له وليس من شأنه ان  
يكون له بل من شأنه نوعه او جنسه وليس البعد من شأنه او من شأن المحمول  
عليه ان يكون له بصير **والقضية** التنايد لا يميز فيها العدول من السلب  
الا باحد وجهين احدهما من جهة نية من القابل مثلا اذا قال زيد لا يصير



بسطا

ويعني ان زيد ليس هو بصير كان سلبا وان عني ان زيد هو لا بصير كان  
اجابا بعد ولا عند والثاني من جملة تعارف العادة في اللفظ السالب  
فانه ان قال زيد غير بصير علم انه اجاب لان خبر مستعمل في العادة وليس  
يستعمل في السلب **والعني** التلاشي فان الاجاب المعدول يتميز عن السلب المعدول  
من كل وجه لان الرابط ان دخلت على حرف السلب وربطت حرف السلب مع  
المحول كقني واحد فاجبت كقولنا زيد هو لا بصير ان دخل حرف السلب على اللفظ  
سلب كقولنا زيد ليس هو بصير لان الرباعية تجعل البصير وجدا محمولا وتترك  
حرف السلب خارجا عنه **فصل في العداية** والقضية العداية هي التي  
محولها خبر المتقابلين هذا يجب المنع من قولك زيد جابر والهواء مظلم  
واقتراف التفتيح في التي محولها خبر عدم شيء من شأنه ان يكون الشيء او لغيره  
او جنسية **في** الجملتين واجب وبدل على دوام الوجود ومنع وبدل على  
دوام العدم ويمكن وبدل على لا دوام وجود ولا عدم **والفرق** بين الجملة والمادة  
ان الجملة لفظ مصرح به يدل على احد هذه المعاني والمادة حال للقضية  
في ذاتها غير مصرح بها وترتبط بها الفها كقولك زيد ممكن ان يكون حيوانا فالمادة  
واجبة والجملة ممكنة وبينهما فرق اخر لا يطلب به **في الرباعية** القضية الرباعية  
هي التي يذكر فيها مع المحول والموضوع رابطلة والجملة وانما سلب الموجبة  
الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجملة على السلب فيمكن ان يصدق كقولك  
زيد يمكن ان يمشي وزيد يمكن ان لا يمشي او يكن با كقولك زيد يجب

في جملة

ان يمشي

ان يمشي وزيد يجب ان لا يمشي وزيد ايضا يمنع ان يمشي وزيد يمنع  
ان لا يمشي بل مقابل يمكن ليس ممكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل منع  
ليس منع **في الفكر** وتحقيقه وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحملناه المحل  
الاشافي المرتفع به كثير من الشبه والاضالط التي يقع للناس في تناقض ذوات  
الجملة وتلازمها **فقول** ان العامة لا يفهم من الممكن غير يفهم منه الخاصة  
بجس قراطوهم عليه **اما** العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس يمنع من غير  
يشترطوا والا واجب فيكون معنى قولهم ليس يمكن انه ليس يمنع فيكون معناه  
المنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس يمنع فكل شيء عند هم اقاممكن واقتراف  
وليس قسما لثاني يكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب كالجنس  
له وليس احكاما فانه بل لان الواجب خبر متنع في المعنى **واما الخاص**  
فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا يمنع وان لم يكن عند العامة لهذا  
المعنى اسم فان اسم الممكن عند هم كان بمعنى آخر لكنه كان يصح ان يقال لهذا  
اللفظ انه يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون بحسب الاستعمال العاصي اي  
يعني انه خبر متنع ان يكون وغير متنع ان لا يكون اسم الممكن وجعله والاطل  
ذلك فوضع اسم الممكن ذا الاعلى ما ليس يمنع ومع ذلك وليس بواجب  
وهو الذي هو غير ضروري في احد اكالين فهذا المعنى اخضر من المعنى الذي  
يستعمل العامة فيكون الواجب خارجا عن هذا الممكن ويكون قولنا ليس يمكن  
بمعنى متنع بل بمعنى ليس غير ضروري بل واجب او متنع وكلاهما ليس بهذا

في الفكر

ويعني لكن امر متنع



الممكن الا ان ضعفاء الرأى اذا قالوا ليس يمكن وهم يستعملون الممكن الخاص بخيل  
 لضم معنى الممكن العامى وكان ليس يمكن على معنى المتع عندهم وكان الواجب  
 خاسر جازن الممكن فخير على ذلك فان قالوا ان الواجب يمكن خاص والممكن الخاص  
 هو الذى يمكن ان لا يكون صائر الواجب عندهم ممكن ان لا يكون وان قالوا  
 ان الواجب ليس يمكن ويخيل لهم ان غير الممكن متع صائر الواجب مستعاضا ولو  
 اتهم مراعوا حد ود النظر فاخذوا الممكن في القسمين على وجه واحد لم يلزمهم  
 هذه العبرة فانهم ان اخذوا الممكن بمعنى انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه  
 وفجده ليس يمكن فنفسا هل الواجب يمكن وجد والواجب خارجا على الممكن فخرج لم يلزم ان ما ليس  
 يمكن هو المتع لان الممكن كان لا ما ليس متع فيكون سلبه المتع بل ما لا ضرورة  
 في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب ما لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فيكون  
 ما ليس يمكن هو ما ليس بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيحصل ليس يمكن على  
 كذا وجوده والواجب اذا ليس هو بلا ضرورة لاقى عدمه لان له ضرورة في الوجود وايضا ان  
 اخذوا الغير الممكن بمعنى المتع فلم ياخذوا الممكن بمعنى غير المتع فيخرج على الواجب  
 ولا يلزمه ان يقى يمكن ان لا يكون وذلك انه لما عني بالممكن غير المتع فليس  
 يجب ان يكون ما يمكن ان يكون ممكن ان لا يكون فليس ما هو غير متع ان يكون  
 غير متع ان لا يكون فيخرج من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامى ولا يقع في  
 الممكن الخاص وان غير الممكن الخاص ليس بمعنى المتع بل بمعنى الضرورى اما في  
 الوجود واما في العلم فان الممكن ما ليس بضرورى الحكم ومعنى ضرورة حكمه من  
 جهات

ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن ان يكون  
 محتملا في المحال او موجودا في حد حتى يقال ان رسم الممكن انما هو ليس بوجوده  
 في المحال واذا فرض في الاستقبال موجودا لم يعرض منه شيء وذلك لان  
 كان السبب المانع من كونه موجودا في محال ضير بربك واجبا في وجوده فيجب  
 ان يزول عن هذا السبب في جانب اللا وجودا فانه ايضا ان فرض بعد وسيا  
 في المحال كان في المحال واجبا في لا وجوده كذا وواجب العلم ومتعاضات  
 كان الاشياء المحال لا يضر الممكن فالوجوب المحال لا يضر الممكن ولان ممكن الكون  
 ان كان يجب ان لا يكون موجودا الكون فيمكن اللا كون يجب ان يكون موجودا  
 اللا كون فيمكن الممكن هو بعينه ممكن اللا كون فيمكن الكون يجب ان لا يكون  
 على اضطرار موجود اللا كون في الواجب والشيء في الجمله الضرورى الواجب  
 والشيء فيهما ثابتا في الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورى فذا ضرورى في الوجود  
 وذلك ضرورى في العلم وان اطلقنا على الضرورى ان تنقل اليان بعينه  
 الى كل واحد منهما فنقول ان المحال ضرورى على سببه اوجبه بشرط كذا في العلم  
 فان ذلك ان يكون المحال دائما لم يزول ولا يزال كقولنا الله حق **والثاني** ان يكون  
 مادام ذات الموضوع موجودا لم يقبل كقولنا على انسان حيوان بالضم الى كل واحد  
 من الناقص وايضا حيوان مادام كذا لم يوجد ليس دائما بشرط حتى يكون خيرا  
 لم يزول ولا يزال على كذا وبعد فساد الاول وهذا الثاني هما المستعملان  
 والرايان اذا ايجاب او سلب ضرورى وبمعناها من جهة ما معنى واحد  
 الضرورى مادام المستند ذاته الموضوع موجودا اما ان كان كانت الذات توجد

في امر في الشيء واجبة  
 في امر في الشيء واجبة



لا بد من ذلك في كل وقت

دائما واقامة قان كانت الذات قد بقيت **واقاما الثالث** فان يكون ذلك ما دام  
ذات الموضوع موضوعا بالصيغة التي جعلت موضوعا لاداست ذات  
الموضوع موجوده مثل قولك كل ابيض فهو ذر لون مفرق للبصر لضرورة اى لا دائما  
لم يزل ولا يزال ولا ابيض ما دام ذات ذلك الشيء الابيض موجوده حتى ان تلك  
الذات اذا بقيت لم يفسد لكن البياض من انفسها قد يوصف بالذات ذات لون مفرق  
للبصر **بالقصد** ان هذه انفسها قد دم لا دائما ولا ماداست موجودة ولكن **موضوع**  
بالبياض **واما الرابع** فان يكون ذلك ما دام اكل موجود وليس لضرورة بلا هذا  
الشر كقولك ان زيدا بالقتل ماش فاما ما غيا اذ ليس يمكن ان لا يكون ماشيا  
وهو معنى **واما الخامس** فان يكون الضرورة وقتا معيا لا بد منه كقولك ان  
يخسف القمر بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا معيا **والسادس** ان يكون بالضرورة  
وقتا ما ولكن غير معين كقولك طائر انا فان بالضرورة يقتضى اى وقتا  
ما وليس دائما ولا وقتا معينا وهذه الاسباب الاربعة فانها اذا لم يفرط فيها  
فان اكل فيها يستعملها وان اشترطت فيها جهة الضرورة كان الالزام ان  
يكون الجهة جزءا من المجرى لا جهة داخلية على المجرى عليه وذلك لان المجرى  
في ذلك الوقت وحده محمول لا بل مع مرادى وتلك الزوايد مع المجرى لا يمتثل  
كثير واحد ما لم يكن فيها الجهة على انها كالبعض منها **واما في المقدمه** ان  
فان المجرى مستقل بنفسه في ان يقصد جملة والجهة لا يمتثل فيه شيئا بل  
في الرابطة يكون المجرى هو بذاته كحق واحد والجهة داخلية عليه

في مثل ذلك فاما الجهة

**في مثل ذلك فاما الجهة** المتأخرات التي يقوم بعضها مقام بعض  
من هذه طبقات تطبيقه هي هكذا واجب ان يوجد متنع ان لا يوجد ليس  
يمكن بالمعنى العامي ان لا يوجد ونقايض هذه متعاكسة الضم مثل قولك ليس  
بواجب ان يوجد ليس بمتنع ان لا يوجد بالمعنى العامي لا الخاص وطبقه  
اخرى وهي هكذا واجب ان لا يوجد متنع ان يوجد ليس يمكن ان يوجد بالمعنى  
العامي لا الخاص وكذلك نقايضا مثل ليس بواجب ان لا يوجد ليس بمتنع  
ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى العامي وطبقه اخرى من الممكن الخاص الحقيقة  
ولا يمكن فيها الاشياء فقط يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون وهما ايضا  
متعاكسان وليس يلزم منها ان يابى الجهات شئ لزوما متعاكسا **واما الممكن**  
ان يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون ظاهرا او خفيا قبل **واما**  
**الاول من** التي لا يمكن فان واجب ان يوجد يلزمه ليس بمتنع ان يوجد وما في  
طبقة مثل ليس بواجب ان لا يوجد يمكن ان يوجد العامي وليس يمكن ان يوجد  
الخاص لانه واجب لا يمكن وليس يمكن ان لا يوجد الخاص لانه متنع ان لا  
يوجد لا يمكن حقيقى ان لا يوجد وكذلك المتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب  
ان يوجد وما في طبقه وسلب الممكنين الحقيقيين اعنى المعدول والحصل  
والمكن ان يكون الحقيقة يلزمه ممكن ان يكون العامي وما في طبقه ويمكن  
ان لا يكون العامي وما في طبقه ويتوصل من هذا الى باقى **في المقدمة**  
المقدمه قول بوجوب شيئا او سلب شيئا من شئ جعلت جزءا قياس

في مقدمه



**والحد** هو ما يغفل اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة الخيال الربطية  
 فلا عجز انه لا يبقى الاموضوع وهو **في المشرق على الكل** المقدمة التي فيها مقبول  
 على الكل فهي التي ليس شيء ما يبق عليه الموضوع الا يبق عليه الجول واسميت بحسبه  
 وكان مقدمه فاما مطلقه واما ضرورية والامكان **في المطلقات** فيها  
 مرابان مرأى ثا وفر جلي نرنا مطبوس ونعزنا انها هي التي لم يذكر فيها ضرورة  
 ليحكم ولا مكان ليحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز  
 ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما وليس بعد ان يكون هذا مرأى  
 الفيلوف في المطلقه على ان الفيلوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وهو سايده  
 مطلقين صادقين كقولك كل فرس اسم ولا شيء مما هو فرس نهالم وينقل الحكم  
 الكل الموجب المطلق الى الحكم الكل السالب المطلق **ما يجب** هي الذي يترتب  
 ان ذلك جازم وليس بواجب لان الفيلوف قد يورثه الشيء في المطلقات  
 امثله لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائما **ما صاحب** الرأى الثاني منهم  
 الاسكندر وعدة من المصنفين من المتأخرين فمن هو اشد هم غصلا يبرهن  
 ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هذا الذي لا ضرورة في حركته الاعلى  
 احد الجهات الاربعه المذكورة بعد الجهتين الاولين فكان المطلق جلي  
 لا ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات الحكم عليها موجودا  
 بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بها وصف فيه  
 كقولك كل ابيض فهو ذلون منصرفه ليسر او ما دام الجول محكوما به اوفى  
 ان

تكملة  
في التلخيص  
في المطلقات

وقت معين ضروري كالسوف للقر والكون في الجسم لكل انسان اوفى  
 وقت ضروري وليكن غير معين كالتمسك الحيوان وليس يجب ان يكون  
 هذا الوقت وقتا واحدا بشر لا فيه جميع معايل وقيام الكل واحد بخصه  
 وليس بعد ان يكون هذا الرأى الفيلوف ونحن لا نشغل بتفصيل احد الرأين  
 على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ونظهر ذلك اذا فصلنا المصروف  
 المطلقه وقولنا كل ب ابا الاطلاق معناه ان كل واحد ما يوصف عند العقل  
 او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا  
 بعد ان يكون ب فذلك الشيء يوصف بانه الاتدري متى وصف عند ما  
 يوصف بانه ب اوفى وقت اخر او دائما او لا دائما على الرأى ثا وفر جلي **الثاني**  
 فلا يخالف الرأى الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك  
 معناه كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له المتحرك كان دائما او وقتا فان معنى المتحرك  
 في الشئين ولحد لا يختلف ويختلف بمدة الشئ والمدة اي عارضى للبعث غير  
 مقوم للعرض المتغير عن القوت في جانب الجول لانه الاولين اخذ الحكم بالجول اعم  
 ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام اولاد ولام البتة وهو لا خصص بشرط  
 الا دوام فيكون معنى قولنا كل ب عند هم ان كل ما يوصف ب ب كيف وصف  
 به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بانه ب الا بالضرورة بل وقتا  
 على ما قيل وكذلك قولنا لا شيء من ب ا على الاطلاق معناه انه لا شيء ما يوصف  
 بانه ب كيف وصف به الا ويصلب عند آماندري كيف ومتى واما سلبا في وقتا

تكملة  
في التلخيص  
في المطلقات



تكملة  
في التلخيص  
في الطائفة

**والحمد** هو ما يغفل اليد المقدمة من جهة ما هي مقدمة الخيال الربط  
فلا محذور انه لا يبقى الاموضع وهو **القول على الكل** المقدمة التي فيها مغرول  
على الكل فمضى التي ليس شيء ما يق عليه الموضوع الا يق عليه المحرور واسلب محسبه  
وكان مقدمه فاما مطلقه واما ضرورية والامكانة **في المطلقات** فيها  
مراتبان من رأى ثاوير يخطئ في تأمل طيور من غير انهاء في التي لم يذكر فيها جهة ضرورية  
ليحكم والا مكان ليحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز  
ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما وليس يبعد ان يكون هذا من رأى  
الفيلسوف في المطلق على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتاه منجبة وهو سلبية  
مطلقين صارفين كقولك كل فرس اسمر ولا شيء مما هو فرس نيام ويغل الحكم  
الكل الموجب المطلق الى الحكم السالب المطلق **ما صاحب** هي في رأى برون  
ان ذلك جائز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يوزن في المطلقات  
امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دائما **واما** اصحاب الرى الثاني منهم  
الاشكندر وعده من المصنفين من المتأخرين في هذا عندهم فصيلا يرضى  
ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هذا الذي لا ضرورة في حكمه الا على  
احد وجهات الاربعه المذكورة بعد المحققين الاولين فكان المطلق عند هو  
لا ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات الحكم عليها موجودا  
بل وقتا ما وذلك الوقت اقاما دام الموضوع موصوفا بها وصف فيه  
كقولك كل ابيض فهو ذلون مضره للمصير وما دام المحرور محكوما به اوفى  
وقد

وقت معين ضروري كالسوف للفقر والكون في الجسم لكل انسان اوفى  
وقت ضروري وليكن ضروريين كالتمسك للحياة وليس يجب ان يكون  
هذا الوقت وقتا واحدا مشترك فيه جميع معادل وقاما لكل واحد بخصه  
وليس يبعد ان يكون هذا من رأى الفيلسوف ومن لا يشتغل بتفصيل احد الرأين  
على الاخر بل تعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا ولا يضر ذلك اذا فصلنا المحصورات  
المطلقة وقولنا كل ب ايا الاطلاق معناه ان كل واحد ما يوصف عند العقل  
او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف بانه ب وقتا  
بعد ان يكون ب فذلك الشيء يوصف بانه الاندري متى وصف استند ما  
يوصف بانه ب اوفى وقت اخر او دائما او لا دائما على رأى ثاوير سطس **والثاني**  
**الثاني** فلا يخالف الرأى الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل مترك  
معناه كل ما يوصف بانه مترك ويوضع له المترك كان دائما او وقتا فان معنى المترك  
في الشئين واحد لا يختلف ويختلف بعدة الثبات والمدة او عارضى للبعثي غير  
مقوم للبعثي لكنهما القوت في جانب الجهول لانه الاولين اخذا الحكم بالجهول انهم  
ما يمكن ان يقيم منه من غير شرط دوام او لا دوام البتة وهو لا يختص بالشرط  
الدوام فيكون معنى قولنا كل ب استندهم ان كل ما يوصف بيب كيف وصف  
به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشيء موصوف بانه لا بالضرورة بل وقتا  
على ما قيل وكذلك قولنا الاشئ من ب ا على الاطلاق معناه انه لا شيء ما يوصف  
بانه ب كيف وصف به الا بيب عند آ اما اندري كيف ومتى واتا سلبا في وقتا

تكملة  
في التلخيص  
في الطائفة



في بعض النسخ

والجزم بين معرفتها من الطرفين في الطريق <sup>تأني</sup> قولنا كل ب آ بالضرورة معناه ان كل واحد  
ما يوصف عند العقل بانه ب دائما او غير ذلك من ذلك الشيء دائما مادام ذاته موجودة  
يوصف بانه آ كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من ب آ  
معناه انه ليس شيء ما يوصف بانه ب كيف كان يوصف به بضرورة او وجود غير  
ضروري الا ويطلب عنه دائما في كل وقت ذاته فيجب موجودة وانما تعرف  
جزئين من الكليتين الا في شيء واحد وهو ان اجزئ لا يجعله دوام السلب والا  
يجاب ضرورة بالضرورة لا يتحقق طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مصلوبا عنه  
الكتابة او موصفا له مادام ذاته موجودة ولكنه بانفاق ليس باستحقاق ولا كذلك  
في الكليات فانها ما لم يتحقق دوام السلب واليجاب لم يكن القضية متوقفة  
بصدقها بل لا يكون صوابه البتة فان الصدق هو الطابق وهذه الطابق لا  
يتحقق الا في ما يجب الدوام له بل في بعض الاحكام في قضية محتملها يمكن وزمانها مستقبل  
بأنها صادقة او كاذبة ما لم يطابق الوجود ادم في الف <sup>في المكنات</sup> اما العكس  
فهو الذي حكيه من سلب اليجاب غير ضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه شيء  
فبعض قولنا كل ب ا بالامكان ان كل واحد ما يوصف بانه ب كيف كان فان ايجابا  
اعليه يمكن غير ضروري واذا فرض هذا اليجاب حاصلا لم يعرض منه شيء وعلى  
هذا القياس فان عرف السالبة الكليته والجزئين وفرق بين قولنا بالضرورة  
ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فالاول سالبته ضرورة والثاني سالبته ضرورة  
لكن قد يظن ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان الاول يميزون ذلك  
الشي

معبر عن الذات والصورتيه  
الكليتيه متساوي في الكليتيه  
يفتح عن كل واحد من العبرتين  
الدائمة برباطه

في بعض النسخ

وانها يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند  
الخاصة وكذلك فرق بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالاول  
سالبه ممكنه والثاني سالبته الامكان لكنه قد يظن ان السالبة الامكان كقولنا  
ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انها يلزمه اذا كانت الممكن بالمعنى العام  
فهو دون الخاص اما الممكن الخاص فاذا سلب وجب ان يلزمه ضرورة ولكن لا كونه  
دون عدم ولا لعدم دون وجود فان ما ليس يمكن حقيقى فهو اما ضرورة الوجود  
واقا ضرورى الوجود وليس احدهما بعينه ويقتل عنه من المتطيقين بهذا  
الاحوال او تعميم في خطا كبير واستمر عليه في احكام ذات جهة <sup>في عكس</sup>  
**المطابقات** العكس هو تغير الموضوع بحول والمحول موضوعا مع بقا السلب واليجاب  
بحاله والصدق والكنه بحاله والمفصولات السالبة الكلية المطلقة يعكس مثل  
نفسها فاننا اذا قلنا لا شيء من ب آ والا يمكن ب لا شيء من آ ب وليصدق نقبضه  
ان بعض آ ب ولنفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن ج فيكون ذلك الشيء الذي  
هو ج آ وب فيكون ذلك الباء القا وكان لا شيء من ب آ هـ فالحق في هذا هو انه  
انما يصح هذا العكس لاني كلما بعد في المطابقات بل في مطلقة ليس محصاة الحافه  
جهة الضرورة فيها زمان تختلف في الأشخاص بل معنى غير الزمان ومثل ذلك  
ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما لم الموضوع موصوفا  
بما وضع معه مثل قولنا كل متشقق متغير فالتك ان الحققت به جهة الضرورة وجب  
ان يقول بل ذلك او في نفسك مادام الموضوع موصوفا بانه متشقق وربهام ليس

في بعض النسخ

صدق لا شيء من آ ب  
ليس انشاقا فكل  
في بعض النسخ  
من الصدق والكنه  
مع الصدق والكنه  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ



ان يقول ما دام موجود الذات في مثل هذه المطلقات بل هو هذا العكس في مثلها  
 اذا صدق لاشئ كذب بعض او صدق بعض كذب لاشئ من غير اشتراط زمان  
 بعينه هل مطلقا وامثال هذه هي المستعالات في العلوم وان كانت احسن من  
 الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا فليس يجب ان منعكس الكلية السالبة  
 المطلقة مثل الامثلة التي يوردها المعلم الاقل عما السلب فيه في زمان ما  
 كقولك لاشئ من حيوان يتحرك بالارادة اي وقت سكونه ونقول لاشئ من  
 حيوان بانم فانه ياخذ **واما الهاسا السلب المطلقة فانه لا ينعكس اليه المور**  
**جبه الكلية لا لا شك** فيها انها لا منعكس كلية موجبه فليس اذا صدق قولنا  
 ان كل انسان متحرك يصدق قولنا ان كل متحرك انسان ولكن منعكس جزئية موجبه  
 اما البيان المشهور للشرط المذكور لم يضر انه اذا كان كل ب آ فبعض آ ب  
 والا فلا شئ من ب آ وكان كل ب آ هف واما البيان لتحقيقي الذي هو في كل  
 ماده فبالافراض انه اذا كان كل ب آ فخر من شيا بعينه هو ب وهو آ فليكن  
 ذلك الذي ج ف ب و آ فاما هو ب و ه فخر من المشهور ان هذا العكس مطلق  
 وجيب ان يكون مطلقا على المعنى الام الذي لا يمنع ان يكون ضروريا مثل قولك  
 كل حيوان متحرك حركة الارادة وجودا وكل او بعض المتحرك بالارادة حيوان  
 ضرورة اي مطلقا واما على الرأى الثاني فليس يجب ان يكون عكس المطلق  
 مطلقا لما اوضحناه **والجزئية الموجبه المطلقة ينعكس مثل نفسها وبيانها**  
 المشهور وتحقيق علم مثل بيان الموجبه الكلية ومثال ذلك بعض الناس  
 لفر

كاتب بعض الكاتب انسان **السالبة الجزئية المطلقة لا ينعكس فليس**  
 اذا صح قولنا ليس كل انسان كاتب وصرف يجب ان يصدق ليس بعض  
 الكاتب جناس **في عكس الضرورية** والسالبة الكلية الضرورية ينعكس  
 مثل نفسها سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة لاشئ من ب آ بالضرورة  
 لاشئ من آ ب والافتيك ان يكون ا قاتب فليكن ذلك ح حتى يكون في وقت  
 ما صار صار ب فيكون هوب وافىكون ذلك البيا القاهذاع والكلية  
 الموجبه الضرورية ينعكس جزئية موجبه بمثل انسان الذي سلف في  
 المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان مطلقا  
 لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاقل مطلقا فكان بعض ب مطلقا وكان  
 الكل بالضرورة دائما في حقيقة فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا لا  
 ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن المخرج من عكس الضرورية  
 مرتبا كان مطلقا كقولك بالضرورة كل كاتب انسان ثم نقول بعض الناس  
 كاتب بالفعل وذلك لا بالضرورة التي اباه ان يد بل وان كان جلا بد  
 في ضرورة اخرى ويصح ذلك على كل ممكن مثل ان بعض الناس كاتب ما يعلم  
 كاتب دلنا نقص في الضرورية مثل هذا او نقول كل صحا ك انسان بالضرورة  
 وبعض الناس صحا ك بالاطلاق والامكان فليس يجب ان ينعكس مطلقا  
 ضرورة بل ضرورة فربما كان المحرر ضروري للوضع وان موضع ضروري  
 للهل كاستغنى لذي الرئيد والجزئية الموجبه الضرورية بيانها مثل بيان الكلية  
 لفر

في عكس الضرورية

وذكر ان قوله ليس كل انسان كاتب  
 لا يصدق في كل زمان  
 واما قوله ليس كل كاتب انسان  
 فيصدق في كل زمان  
 واما قوله ليس كل كاتب انسان  
 فيصدق في كل زمان  
 واما قوله ليس كل كاتب انسان  
 فيصدق في كل زمان



واما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لانك تفعل بالضرورة ليس  
كل حيوان بانسان فلا تفعل بالضرورة كل انسان حيوان في عكس الممكنات  
واما الكلية السالبة الممكنة المحققة فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقال  
يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتباً ولا نقال يمكن ان لا يكون احد من الناس  
اكتساب انساناً ولكنه قد يطل في الشهوس انها يمكن جزئية والسبب في ذلك  
ان قولنا يمكن ان لا يكون شئ من ب آ الصديق معه قولنا يمكن ان يكون كل ب آ  
وهو ينعكس انه يمكن ان يكون بعض آ ب كما ذكر بعد ثم ظنوا ان العكس يمكن  
يكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن سبب ان هذا العكس يمكن بالعق العامي  
لاني صي فلا يلزم النقل الى السلب واما الحق فمعك عكس هذه المقدمة فانك  
اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتباً فليس لان نقول يمكن ان لا يكون  
كل ك وبعض الكتاب انساناً ولا نلتزم الاما يتحققون واما الكلية الموجبة الممكنة  
فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقة فانه اذا كان كل ب آ بالامكان  
فباعتبار ب بالامكان انخفض والاقبال ضرورة لا يتبع من ب في ضرورة لا شئ من ب  
اهل محال واما الحق وجوباً لانه ليس اذا كذب بعض بالامكان انخفض وجب ضرورة  
لا شئ من ب بالامكان بالضرورة كل اذ بعض محال فقلت وانما يجب لي بعد ان اذكر انك قد قلت  
بعض ب بالامكان العامي لكن كحيث ان عكس الممكن الحقيقي لا يجب يمكن عامي يجوز  
ان يكون ضرورة ويجوز ان يكون ممكن حقيقة واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال  
عكسها في المشهور والتحقق كمال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك ان

كل الممكن

لا يمكن ان يكون شئ من ب آ الصديق معه قولنا يمكن ان يكون كل ب آ وهو ينعكس انه يمكن ان يكون بعض آ ب كما ذكر بعد ثم ظنوا ان العكس يمكن يكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن سبب ان هذا العكس يمكن بالعق العامي لاني صي فلا يلزم النقل الى السلب واما الحق فمعك عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتباً فليس لان نقول يمكن ان لا يكون كل ك وبعض الكتاب انساناً ولا نلتزم الاما يتحققون واما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقة فانه اذا كان كل ب آ بالامكان فباعتبار ب بالامكان انخفض والاقبال ضرورة لا يتبع من ب في ضرورة لا شئ من ب اهل محال واما الحق وجوباً لانه ليس اذا كذب بعض بالامكان انخفض وجب ضرورة لا شئ من ب بالامكان بالضرورة كل اذ بعض محال فقلت وانما يجب لي بعد ان اذكر انك قد قلت بعض ب بالامكان العامي لكن كحيث ان عكس الممكن الحقيقي لا يجب يمكن عامي يجوز ان يكون ضرورة ويجوز ان يكون ممكن حقيقة واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال عكسها في المشهور والتحقق كمال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك ان

بعنه واما الجزئية السالبة الممكنة فيقول انهما تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور  
في السالبة الا ان الحق ينبع عكسها مما عمل ما بناه في الكلية في القياس القياسي  
القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزوم عنها بذاتها لا بالعرض قول اخر  
غير اصططار ومعنى لم يحصل التقيد في به وليس تفاد لانهما للتقيد بتلك  
المقدّمات وشكلها حتى ان كان بيا بنفسه وعمل عدي قياس من مقدّمات مثل  
في البيان لم يكن ذلك قياس حقيقياً في القياس الكامل القياس الكامل هو الذي  
يكون في روم ما يلزم عنه شئ عن وضعه فلا يحتاج ان يبين ان ذلك لازم عنه الغير  
الكامل هو الذي يلزم عنه شئ ولكن لا يكون متبناً لاول اللجران ذلك لازم عنه  
والخير الكامل هو الذي اذا اريد ان يبين ذلك من شئ اخر لكنه غير خارج  
من جهة ما قيل بل بانقيض ما قيل او عكسه او بتعيين شئ منه واقر اعني ما وضع  
في القياس الاقران والاستدلال القياسي ان يكون ما يلزم عنه ليس هو لا تقيد  
معرفة الفعل بوجوب القوة وليس قيا او انما كقول كل جسم مؤلف وكل مؤلف  
محدث فكل جسم مؤلف حديث واما ان يكون ما يلزم منه هو او حقيقة غير لافية وليس قيا  
استدلال كقولك ان كل من النفس له منافع بذاتها فهو قائم بذاتها لكن لها  
فعل بذاتها فهو قائم بذاتها في اجزاء القديرات للقرانية واشكى لها كل قياسي  
اقر ان في ان يكون خ مفقودتين ليشتركان في حد ونقرا في حدين فكون احد هو  
ثمة ومن شأن المشترك في ان يرد عن الوسط ويربط بين الحدين الاخرين  
فيكون ذلك هو لازم مثل قول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فمحدث

في الكلية

في القياس

والاقران



جسم محدث واحد والثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمزلف مكرر متوسط  
 والجسم والمحدث لا يتكرران واللاتزم هو صنف منها فالمكرر يسمى حدا اوسط  
 والباقيات تسميان الطرفين والرأسية والطرف الذي يريد ان يصير محولا  
 اللاتزم يسمى الطرف الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللاتزم يسمى الطرف  
 الاصغر والمقتضى الذي فيها الاكبر ويسمى الكبري والذي فيها الطرف  
 الاصغر يسمى الصغرى والمؤلف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقران يسمى  
 مشكلا والقرينة التي يلزم عنها اذا قول اخر يسمى قياسا او بوجوهي واللاتزم  
 مادام يلزم بعد بل يسان اليه القياس يسمى مظلوما فاذا لم يسمى نتيجة والحد  
 الاوسط ان كان محولا في مقدمه وموضعا في الاخرى يسمى ذلك الاقران شكل  
 اول وان كان محولا فيها يسمى شكلا ثانيا وان كان موضعا فيها يسمى شكلا ثالثا  
 وينشر الاشكال كما جاء في انه لا قياس عن جزئين وينشر كما في الكاشفة عن  
 المثلثات في انه لا قياس عن سائتين دلالة صغرى سائيه كبريها جزئية  
 والنتيجة تتبع اخر القديمتين في الكم اعنى الكلية والجزئية وفي الكيف انتهى ايجاب  
 والسلب ثم يختص كل شكل بشرائط **شروط الشكل الاول** من المطلقات فالشكل  
 الاول انها تتبع منه ما كان كبراه كليتة وصغراه موجبه فيكون لاحد قرائنه اربعة  
 الضرب الاول من كلتين موجبتين ينتج كليتة موجبه مثلا كل ج ب وكل ب آ  
 فهو قياس كاهي على ان **كل ج ب** او كقولك ان كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث  
 فكل جسم محدث **الطريق الثاني** من كليتة موجبه صغرى وكليتة سائيه

في  
 قوله

كبرى ينتج كليتة سائيه مثاله كل **ج ب** ولا شيء من **ب** فهو القياس كاهي على  
 انه لا شيء من **ج** او كقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقدر  
 ينتج انه لا شيء من الاجسام بقدر **الضرب الثالث** من موجبتين والصغرى  
 جزئية ينتج جزئية موجبه كقولك بعض **ج ب** وكل **ب** اقله اقياس  
 كاهي على ان بعض **ج** او مثاله قول القائل بعض الفصول بعد وكل بعد  
 كم بعض الفصول كم **والضرب الرابع** من جزئية موجبه صغرى وكليتة سائيه  
 كبرى ينتج سائيه جزئية كقولك بعض **ج** او لا شيء مما هو **ب** ينتج ليس كل  
**ج** امثاله بعض الفصول كم ولا شيء مما هو كم يتكيف فلا كل فصل يتكيف وما  
 ير الاقرانات التي لك ان تعرفها بالعدد ويعد هذا الامر جده لا ينتج شيئا بعينه  
 بل اذا صدق جميع طرفها على الايجاب بقى مائة وجدت مائة اخرى انها صدق  
 فيها جميع الطرفين على السلب ويكون الاقران واحد بعينه ثم قد علمت ان  
 الكل الاول ينتج جميع المطلق المحصورة الاربع وما لم يكن فيها جزئي فلا ينتج  
 جزئيا في **ظروف الشكل الثاني من المطلقات** واما الشكل الثاني من المطلقات  
 فالشهور فيه انه فيها كسر الكبري فيه كليتة واحدى المقدمتين مخالفه  
 لاخرى في الكيف كان متجاا ولو كان من المطلقات واما الحق فيوجب ان  
 السالبة المطلقة اذا لم يكن بالشرط المذكور بحيث يمكن كليتتها على انها  
 بالذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقين نتيجة كما لا يكون من  
 المطلقين فيه على ما تبين فيها والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم



الصا ان قياسه من كاصله فالضرب **الاول** من كائين والكبرى ساليه مثل  
قولك كل **ج ب** ولا شئ من **اب** فقول انه ينتج لا شئ من **ج ا** لانا اخذنا  
السالبه المطلقة الكليه شئ يتعلق فيصير ولا شئ من **ب ا** وكان كآر  
**ج ب** فلا شئ من **ج ا** حكم الشكل الاول دقيقين بالخلف ليعلم انه ان لم يصدق  
قولنا لا شئ من **ج ا** فبعض **ج ا** على ما فرضنا من ان الكليه السالبه يكذب  
معها جزئيه الموجهه للشرط المتقدم فاذا كان بعض **ج ا** ولا شئ من **اب** كان  
لا كل **ج ا ب** وكان كل **ج ب** هذا اعم **والضرب الثاني** من كائين والصغرى  
فهي ساليه مثل قولك لا شئ من **ج ب** وكل **اب** فلا شئ من **ج ا** وينعكس  
الصغرى وتقول كل **اب** ولا شئ من **ب ج** ينتج لا شئ من **ا ج** وينعكس لا شئ  
من **ج ا** بالخلف ليعلم انه ان كان بعض **ج ا** وكل **اب** فبعض **ج ب** وكان لا شئ  
من **ج ا ب** هفت **والضرب الثالث** من جزئيه موجهه صغرى وكليه ساليه كبرى  
ينتج جزئيه ساليه مثاله بعض **ج ب** ولا شئ من **اب** فليس كل **ج ا ب** يعكس  
الكبرى وبالخلف ليعلم انه ان كان كل **ج ا** ولا شئ من **اب** فلا شئ من **ج ب** وكان  
بعض **ج ب** هفت **الضرب الرابع** من جزئيه ساليه صغرى وكليه موجهه  
كبرى ينتج جزئيه ساليه مثال قولك ليس كل **ج ب** وكل **اب** فليس كل **ج ا** ولا شئ  
بالعكس لان الصغرى ساليه جزئيه لا ينعكس والكبرى يعكس جزئيه وان اضيف  
الى الصغرى كائنا جزئيين ولا يتجان بل يجب ان اخذ الاضام بدل العكس ههنا  
بان نفرض البعض الذي هو **ج** وليس **ب** وفيكون لا شئ من **د ب** وكل **اب**  
فولنا

فلا شئ من **د ا** فقول بعض **ج د** ولا شئ من **د ا** فليس كل **ج ا** او يبين ليعلم  
ببخلف انه ان كان كل **ج ا** وكل **اب** فكل **ج ب** وكان ليس كل **ج ب** فبعض  
الضرب المتقدم وسائر ما عظيم السلب المذكور في مثلها من التكل الاول  
**والشكل الثالث** من المطلقات فاما الشكل الثالث من المطلقات فان شرطه  
في الانسراح ان يكون الصغرى موجهه ثم لا بد من كليه في كل شكل فيكون قرينه  
سنا **الاول** من كائين فوجبت ينتج جزئيه موجهه كقولك كل **ب ج** وكل **ب ا** فبعض  
**ج ا ب** يعكس الصغرى ويرد القرينه الى الثالث الاول بالخلف انه ان كان لا شئ  
من **ج ا** وكل **ب ج** فلا شئ من **ب ا** هفت **والثانيه** من كائين والكبرى ساليه  
ساليه جزئيه ويبين يعكس الصغرى وبالخلف **والثالثه** من جزئيه موجهه صغرى  
وكليه موجهه كبرى ينتج جزئيه موجهه كالضرب الاول وعلى ميانه **والرابع** من  
صغرى موجهه كليه وكبرى موجهه جزئيه مثالها كل **ب ج** وبعض **ب ا** ينتج  
بعض **ج ا ب** فبعض العكس الثاني يصح ان التقيده مطلقه على الراي الاول واما على  
الراي الثاني فلا يبين بعض العكس فلا نه لا يجب ان يكون عكس المطلقه بالكل  
الثاني مطلقه بل مطلقه على الراي الاول بل بالافراض على ما سبقه في موضع اخر  
وقد بين ان هذا الضرب ينتج بصريه بخلف ليعلم **الخامسه** من كليه موجهه  
صغرى وجزئيه ساليه كبرى ينتج جزئيه لا يمكن ان يتبين بالعكس مثال باقلنا  
لاول من الثاني ولكن بالافراض فكلين البعض الذي هو **ب** وليس الذي يكون  
كل **ب ج** وبعض **ب ا** فبعض **ج ا** ولا شئ من **د ا** فليس كل **ج ا** وقد



بين بعض الخلف انه ان لم يكن كذلك بل كان كل **ج** او كل **ب** **ج** فكل  
**ب** او كل ليس كل **ب** اهتف والتارسد من صغرى جزئيه موجب وكبرى  
 كليته سالبه تبين بعكس الصغرى وبالحلف ان النتيجة جزئيه سالبه  
**في** الضروب هي المنهج وما بعد هاتين قد تبين لك ان هذا الشكل  
 لا ينجح مطلوباً كلياً ولا ينجح جزئياً وان لم يكن المقدم مستعجز به **في** **التالي**  
 من **الضروب** اما الشكل الاول من الضروريتين فلا يخالف المطلقين  
 في الاستنتاج وفي الكمال لا يجهل الضرورية في المقدمات والنتيجة واما  
 الشكلان الاخران فلا يخالفان ليعم نظيرهما من المطلقات في الاستنتاج وفي  
 تصحيح الاستنتاج بقوة الاولى في الثانيين احدهما بالجهة والثاني ان يراجع الثاني  
 وخمس الثالث كانا انهما تبين في المطلقين بالافتراض والحلف وهما  
 قد يبعد ذلك فانا ان رفعنا الضرورية السالبة وجب ان تقع الموجب  
 الذي بها بل يمكن انعاماً لا محققاً فانا اقتربنا بالمعنى الاخرى لتبين  
 الخلف كان الافتراض من ممكن عاى ومن ضرورية ونحن لم نعرف بعد ان هذا  
 الافتراض ما لا ينجح ولا ان وضعنا الممكن كالموجود تقع ذلك ليعم فاعلم تعرف  
 بعد هذا الاختلاط الذي من موجود ومن ضرورية فكيف تعرف ما يعرض  
 من ذلك فانا اذا استعملنا الافتراض فان احد قياسى الافتراض قد يكون  
 من ضروريتين واما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك  
 محمول وانت تعلم ان كل افتراض فانها يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه  
 يكون

في الثانيين  
 من الضروب  
 واختلاف

وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذا المسمى معنا الى العبر انفسها  
 حتى لنا ان تعلم ان الاختلاط من وجودية صغرى وضرورية كبرى في الشكل الاول  
 وان لم تخد كليته بعد فليس قياساً غير كامل بل يحتاج ان يدل على انه متنجح  
 عند حيل الى احوال وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فليتبين بها  
**في** **اختلاف المطلق** والضرورية في الشكل الاول ان الحق في اختلاط المطلق  
 والضرورية في الشكل الاول وهو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة للكبرى ان كانت  
 مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما في  
 المطلقة فلا حلك فيه واما في الضرورية فلان قولنا كل **ب** بالضرورية او  
 بالضرورية لا تخفى من **ب** معناه ان كل واحد مما يوصف **ب** ويوضع **ب**  
 ويكون **ب** دائماً لا بالضرورية او دائماً ذلك الشيء موصوف دائماً في كل وقت  
 باننا اوضح موصوف ولا في وقت البتة باننا فيكون **ج** الموصوفه **ب**  
 كيف وصفت به داخل في هذا الحكم وهما تخفى يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت  
 الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها مدام ذلك للوضع موصوف بها وصفت به  
 فالنتيجة يكون ضرورية لان **ج** **ب** دائماً وقد وضع ان **ب** ما طام **ب** فهو  
**ج** دائماً او هي قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة **في** **اختلاف** **طتها**  
 في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فان الشهور هو ان الضرر السالبة التي تبين  
 كبرى الاول بعكس الافتراض فان النتيجة في حكمها بناء على ان السالبة المطلقة  
 يعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلناه والحق يوجب فيها



ما لا يجب ان يجر منه **ج** التبعيد وانما ضرورية فاما ان كانت المطلقة  
 بحيث يصدق ضرورية فلا يخفاه وان كانت بحيث يكون ضرورية فلان  
**ج** والمختلف في ان يصدق بها موضوع **ب** دائما وبالضرورة او غير موضوع  
 له البتة في وقت والآخر موضوع له لا دائما او غير موضوع له دائما في بعض  
**ج** واختلاف ذاتي فاحدها مطلوب عن الآخر بالضرورة ويجب ان تقصر على  
 هذا القدر من البيان **د** عنها واعلى فهم التعلم وانما يقع هذا القدر فليرجع  
 الى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها هذا الباب وغير بمقدار الطاقة فلما  
 ان يتبين من هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاف يقع وان كان من سالبين  
 او من موجبين في هذا الشكل ويكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك لان المطلق  
 الذي يكون حقيقيا صرفا سلبيا واليجاب به جنزله واحد ثم اذا اختلف نسبة  
 المجرى على الطرفين في الدوام واللاذوام وان اتفقت في اليجاب والسلب  
 كان بينهما اختلاف ضروري **هـ** **اختلاف طهي** في الشكل الثالث واما الشكل الثاني  
 فان المشهور من حاله ان المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فاتباعا كانت  
 ضرورية فالنتيجة ضرورية لان لكل ان تعكس المطلقة منها وتجعلها اخرى  
 الاول فينتج ضروريا فاحتجت الى عكس ثان فان كان عكس الضرورية في الشهادة  
 ضروريا ولكن قد منع تحقق هذا لعكس وقرضنا منه والحق ان النتيجة تتبع  
 الكبرى وان كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف في ان الاعتبار بها  
 وان كانت من جزئية وكليته فالمشهور ان ابعرة الكلية لانها تصير كبرى

الاول

الاول الا ان يكون الجزئية سالبة فالشهور في هذا الشكل والثاني ان  
 النتيجة لا يكون ضرورية في حال وقد قيل ان ذلك حظا في النسخ وبالحق  
 بوجوب ان العبرة الكبرى وان كانت جزئية وبين بالافتراض فليبين ذلك  
 والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول ان النتيجة ضرورية ونفرض البعض من البيا  
 الذي ليس **ب** **د** فبالضرورة لا شيء من **د** ولكن كل **ب** **ج** وبعض **ب** **د** فبعض  
**ج** **د** وبالضرورة لا شيء من **د** فبالضرورة بعض **ج** ليس وهكذا يبين اذا جعلت  
 الكبرى جزئية موجبة ضرورية **في الثاني من الممكنين** في الشكل الاول واما  
 القياس من ممكنين في الشكل الاول فنال القياس من مطلقين فيه في كل شيء  
 الا اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل بين  
 مرتها الى الموجبة فان المكدة الى البدي في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم تنقل تلك  
 الموجبة الى السالبة فالشرط الرابع في الانتاج هو ان في الكم اعني كميته الكبرى لا  
 كيف حتى انه لا يباس فيه بالانتاج عن السالبين **و** **اختلاف** الممكن والمطلق في الشكل  
 الاول فاما اختلاف الممكن والمطلق في الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا كانت  
 ممكنة فالنتيجة مثلها لان **ج** موضوعه **ب** **د** واما ان كانت مطلقة صرفا فالنتيجة  
 فيها البتة فلا خلاف انها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقة وذلك  
 لا انا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة حقيقة كاذبه كان الصارفا اما ضرورة الجواب  
 واما ضرورة سلب فلنضع اول ضرورة سلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة  
 موجودة وان كذب ولكن يكون كذا غير محال فنقول بالضرورة ليس بعض **د**

ففي الشكل الثاني

صورة القياس في الشكل الثاني

كل من قولين بعض كبرى ممكن  
 وجبة كبرى بالضرورة الثالث



وكل **ج** فبالضرورة ليس بعض **ب** او كان كل **ب** الاطلاق هذا كذب  
 مع والقياس فليخرج واحد من المقدمتين كذب غير مع فلا يلزم منه محلان الكذب  
 الغير المحم يمكن في وقت ما ان يوجد ويوجد لا يوجد ما يلزم معه لانه ان كان  
 يوجد هو دون ما يلزمه هو فليس ذلك لازما له واذا كان يوجد في حال فليس  
 بكذب مع فالكذب الغير المحم لا يلزم مع ففي ان يكون لزومه بسبب الضرورية  
 فهي كاذبه ولتجعل ايضا الضرورية الجارية فقد يتأخر ان النتيجة ضرورية  
 فيكون بعض **ب** بالضرورة وكان كل **ب** يمكن ان يكون او ان لا يكون اذا كان  
 مطلقا فالضرورة وكان محققا فيه هف فاذا النتيجة محققة الا ان يكون  
 الكبرى مطلقة على الرأي الاول في قد ينتج مطلقة على ذلك الرأي لا باسباب  
 ان الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة ينتج ضرورة فيكون ناسر ينتج ضرورة  
 باسم ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذي معها واقا ان كانت الكبرى  
 سالبة مطلقة فالشهور ان النتيجة ممكنة عامة ناسر وناسر يكون ممكنة حقيقة  
 وقد ينتج ايضا ضرورية كقولك كل انسان يمكن ان يفكر ولا ينبغي مما يفكر لغراب  
 وبالضرورة لا ينبغي من الناس بغراب وامافي التحقق قال هذا ايضا انما يكون  
 الايمان المطلقة على حسب الرأي الاول واقا ان كانت مطلقة صرفه فلا ينتج  
 الامكنة حقيقة ولتخرج ذلك البيان بعينه الذي في البحث كانت المطلقة  
 موجبة لانه ان لم يكن قولنا بالضرورة في ان يكون او لا يكون **ج** اصارفا  
 فليكن ضرورة كون او لا كون ونجعل ما علمنا ههناك واما المثال الذي او رد

والشهور

في المشهور فانه لا يلزم المطلق على الرأي الثاني لان كبره ضروري في اختلاف  
 الممكن والضروري في الشكل الاول واما اختلاف الممكن والضروري في الشكل  
 الاول فان كانت الكبرى ممكنة فلا عكس ان هذا النتيجة ممكنة لان **ج** موضوعة  
**ب** واقا ان كانت ضرورية فالشهور انما ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة  
 حقيقة والا فليس يمكن ان يكون **ج** فاذا بالضرورة ليس بعض **ج** او كان بالضرورة  
 كل **ب** فبالضرورة ليس بعض **ج** وكان ممكنا ان يكون كله هف واقافي  
 التحقيق فليس هذا المختلف مختلف فان قبض تلك النتيجة ليس يمكن ما وحق  
 يلزمه فبالضرورة لا والحقيقة تدوجب ان النتيجة ضرورية لادان وضعنا ان  
 كل **ج** بالامكان الحقيقي وكل **ج** **ب** بالامكان الحقيقي النتيجة على ما سببه  
 بعد ان بعض **ب** بالامكان الحقيقي فامكن ان لا يكون او هو بالضرورة اصف  
 ولتين هذا لوجه اخر اقرب الى الاصطاح فقول انه اذا كان كل **ب** بالضرورة اي  
 كل ما يقرب **ب** فذلك الشيء وانما هو **ج** اذا قبال **ب** كان ذلك الاما دام موصفا  
 بانه **ب** فان الضرورة التي اياها ينبغي في هذه الاشكال غير هذه وقد بيناها  
 بل ما دام ذات **ج** الموصوفة بانها **ب** موجبة فاذا صار **ج** **ب** فانه يكون قبل  
 كونه **ب** او كذلك بعد كونه وبعد زوال **ب** عند المثال لفريق هذا قولنا  
 كل انسان يمكن ان يجرده وكل محر كة فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة  
 واما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالشهور ان ينتج ممكنة عامة قاله  
 ينتج ممكنة حقيقة وناسر ينتج مطلقة فالحق ان النتيجة ضرورية وانما



نبينا في الممكنين في الشكل الثاني لافياس في الشكل الثاني من ممكنين فانه يمكن ان  
 يكون طبيعتان يحل لصددها على الاخرى كالحيران على الانسان ثم يلبس عن لصد  
 شئ بالامكان وبوجه على الاخرى ويمكن ان توهم كذلك طبيعتان مختلفتان كما  
 لا انسان والفرس وليكن محال الاوسط في جميع ذلك محركة ولا يمكن ان يبين با  
 لعكس لان هذه الممكنة لا تتعكس ولا يمكن ان يبين بالمخالف لان القياسات  
 التي نطرد اليها الخلف مختلفة بالضروريات التي لم يعلم بعد واذا علمت لم  
 ينتج شيئا بقض المقدمات نعرفه التجريد في **اختلاف الممكنة والممكنة في**  
 الشكل الثاني واما اختلاف الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمنهور ان التاليه  
 اذا كانت مطلقة كليته يمكن عكسها او قال ان كانت جزئية يمكن الافتراض منها  
 فانه يكون من اختلافها قياس وينتج نتيجة ممكنة عامة على ما نال في الشكل  
 الاول الا لم ينتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان  
 لا يوجد المطلقة ان يجب يصح ضرورة فيكون اختلاف اخر في الحقيقة وبين  
 لك هذا بما قلنا في الاختلاف من الممكنين والاختلاف من المطلقين في هذا  
 الشكل ومن اشبه ذلك كل انسان محركة بالامكان والحيوان واحد بمحركه مطلقا  
 كما يستعمل المعلم الاول في اختلاف الممكن والضروري في الشكل الثاني واما اختلاف  
 الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمنهور انه لا فرق بينه وبين اختلاف القول  
 الآتي حال تضعيف النتيجة كما فرق في الشكل الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائما  
 ضرورية سالبة ولو عن سالبين او عن موجبتين او كيف كان بعد ان يكون

الكبرى

الكبرى كليته وبيان ذلك مثل بيان اختلاف المطلق والضروري في هذا الشكل  
 في **اختلاف الممكنين في الشكل الثالث** واما الممكنان في الشكل الثالث فقد يكون  
 منهما قياس اذا كان احدهما كليته وان كانت الصغرى سالبة وينتج دائما ممكنة  
 حقيقة وبيان ذلك اتاني ما يرجع الى الاول بعكس ولكن يحتاج في انتاج المظ  
 لام عكسي ثانيا وفيها لا يرجع الا الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاول  
 وان كانت كون ممكنة فانها يكون ممكنة عامة لا يلزم ذلك ان لا يكون ضرورية  
 في **اختلاف الممكن والمطلق في الشكل الثالث** واما اختلاف الممكن والمطلق  
 في الشكل الثالث فالمنهور انها اذا كانتا موجبتين والنتيجة ممكنة حقيقة  
 لاحتمال تلك ممكنة ان تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس ثانيا  
 واما ان كانت احدهما سالبة والمطلقة موجبة فتنتج محكها حكم الموجبتين لان  
 السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت  
 السالبة مطلقة فلا يكون في الاول الكبرى فينتج ممكنة عامة فرب كانت  
 حقيقة وربها كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتائج كلها ممكنة ان كانت  
 المطلقة ضرورية فممكنة حقيقة وان كانت غير ضرورية فممكنة عامة وتبين ذلك  
 اتا بعكس واحد واما بافتراض فيها سوى ذلك في **اختلاف الممكن والضروري**  
 في الشكل الثالث واما اختلاف الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمنهور  
 على ما قيل في الاختلاف والاول الآتي حال تضعيف النتيجة واما الحقيقة  
 من الراي فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى وتبين ذلك في التدرج العكس

للمرجع الخلف فيمكن ان يبين  
 بقوله شئ ان كل ما لا يتغير ان كان  
 من كذا حال كذا لم يمتدح او كذا  
 اخر يمكن



الشرطية

بالعكس وفي ذى العكس بالافتراض في القضايا الشرطية قد قلنا في القضايا  
 التعليلية مطلقة ومنوعة ومتفردة بجرات ومختلفة ومختلطة وبقى علينا ان  
 نذكر القياسات التعليلية التي ينتج مطلوبات شرطية بالافتراض فان الشرطيات  
 قد تطلب كما تطلب التعليلات ولكن كراولا فصولا نعين في تحقيق المقدمات  
 الشرطية فتقول ليس الايجاب والسلب انما هما في العمل فقط بل في الاتصال  
 والانفصال فانه كما ان الدلالة على وجود حمل ايجاب في الجملي كذلك الدلالة  
 على وجود الانفصال لاجاب في المنفصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا والدلالة  
 على وجود الانفصال لاجاب في المنفصل كقولنا اما ان يكون كذا واما ان يكون  
 كذا وكذا ان الدلالة على رفع وجود الجملي سلب في الجملي كذلك الدلالة  
 على رفع الانفصال كقولك ليس اذا كان كذا كان كذا ورفع الانفصال كقولنا  
 ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا سلب في المنفصل وفي المنفصل وكل  
 سلب هو ابطال الايجاب ورفع السلب في الاتصال والافعال في الانفصال  
 انفصال قد يكون محصورا بجمليتين او جزئيتين وقد يكون محلا لاجاب فانك  
 اذا قلت لئن اذا كان كذا كان كذا او لئن اذا كان كذا كان كذا واما ان يكون  
 كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون  
 كذا فقد اهلست واما اذا قلت كل ما كان كذا كان كذا او دائما انا ان يكون  
 كذا او يكون كذا فقد حصرت حصرا كلييا موجبا وان قلت وليس البتة اذا  
 كان كذا كان كذا او ليس البتة انا ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت

ح

حصرا كلييا ساليا وان قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا او قد يكون انا كذا  
 واما كذا فقد حصرت حصرا جزئيا موجبا وان قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان  
 كذا او ليس كل ما كان كذا كان كذا او قلت قد لا يكون لئلا كذا واما كذا او ليس دائما  
 انا كذا واما كذا فقد حصرت حصرا ساليا جزئيا والجزء الاول من كل شرط الذي  
 يقرن به حرف الشرط وتنتظر جوابه بنى مقدما والثاني بنى تاليا وكل واحد  
 منهما في نفسه قضية وقد يكون كل واحد منهما جملة وقد يكون شرطية  
 متصلة ومنفصلة وقد يكون محصورة ومهله وسالبر وموجبه وليس سلب  
 الشرطية واجابها وحصرها واهلها انا بعا للقدم والتالي بل للشرط فانك  
 اذا قلت اذا كان ليس **اب** فليس **ح** ب فالمقدمة موجبه وان كان المقدم  
 والتالي سالبين دائما كانت موجبه لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فليس  
 في غيره في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة والمقدم في الشرط المتصل فقد  
 يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد يكون المقدمة واحدة مثاله المتصل ان كان  
 هذا الانسان به حتى لا يزده وسعال يابس وضيق نفس ووجع فاحرس ونحو  
 يتشارف فيه ذات الجنب فهذا مقدمة واحدة فان قلنا ان كان لهذا  
 الانسان ذات مجت فيه كذا وكذا صارت مقدمات كثيرة ومع ذلك فقد  
 يكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا فحين يكون كذا وكذا  
 واما اذا كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا يكون واحدة كقولنا  
 اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فان هذه مقدمات ثلث فان

ان شرطية شرطية ليس  
 مع كونها شرطية  
 مع الشرطية شرطية  
 قد لا يكون شرطية



كل واحد ما ذكر في التالي قال بنفسه كما نقول مزيد هو حيوان وبيض و  
 ضحاياه ثلثة مقدمات او ثلثة قضايا **الشرطية المفردة** وقد  
 يستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة مخوفة عن ظاهرها مثل ذلك فذلك لا  
 يكون **ج د** ويكون **اب** معناه ان كان **اب** فلا يكون **ج د** ومثل ذلك فذلك  
 لا يكون **ج د** او يكون **اب** فهو كقولك اما ان لا يكون **ج د** او يكون **اب** فهذا  
 لقدر كاف للذكر في تفهيم المقدمات الشرطية فلنشرح في ذكر اقتراناتها  
**فصل في الاقترانات** من المتصلات اما الاقتران الكاين من المتصلات فاما  
 وان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالي الاخر او ينس كان في التالي او ينس كان  
 في المقدم وذلك على قياس الاشكال لعلية والقرابط فيها واحدة والنتيجة  
 شرطية فيحصل من اجتماع المقدم والتالي اللذين هما كالطرفين اما طيبة  
 واما جزئية واما سالبة واما موجبة على قياس ما قبل في الاقترانات من  
 الانفصالات واما الاقترانات بين المفصلتين فلذلك يمكن ان يكون الشركة  
 في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تام او مقدم ويكون على هذا القياس  
 اما ان يكون هذا العدد زوجا واما فرديا فخذ الزوج حد الوسط ونضعه  
 لاجرا الانفصال في المفصلة الثانية فنقول كل زوج انا زوج الزوج واما  
 زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم ترك في النتيجة الاوسط وباخذ هذا  
 هكذا فكل عدد انا فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج  
 والفرد فهذا هو المثال واما شرط الاقتران فيجب ان يكون البصري وهي

الشرطية المفردة

والمتصلات  
من المتصلات  
في الاقترانات

الشرطية الجزئية  
والشرطية السالبة  
والشرطية الموجبة  
والشرطية التامة  
والشرطية الجزئية  
والشرطية السالبة  
والشرطية الموجبة  
والشرطية التامة

مثل المفصلة الاولى موجبة كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك كوفيه  
 موجبة والافصال في الكبرى كليا عليك ان تعد قرائنه وقد يرد  
 على غير هذا الشكل الا ان ذكره بالمبوطات من الكتب اولى فانه ابعد من  
 الطبايع وبالجمله ليعلم اننا نورد من الاقترانات الشرطية كل ما انتاجه لا يخ  
 عن قريب وناسب للطايع في الاستعمال واما ما ذكره عن ذلك فذكر في  
 كتاب اشفار في كتاب الواحق واما الاقتران من الجهلي مع المتصل على ان الجهلي  
 بشارة تالي المتصل والجهلي مكان الكبرى ليند هب المشتركة وبقي النتيجة  
 من المقدم ومن جزئي التالي والجهلي اللذين هما كالطرفين في حد فوجها  
 ان كان كل **اب** فكل **ج د** وكل **د ه** ينتج فان كان **اب** فكل **ج ه** فان كان الا  
 وسط موضوعا على وجهي التالي على حيث ما استلناه فان اتسمي ذلك الشكل  
 الاول وشرطية في الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب ان يكون  
 الحال بين التالي والجهلي كالحال بين مقدمي في الجهليات في الشكل الاول ويكون  
 نتيجة الفرد التالي والجهلي نتيجة القياس والمقدم هو ما كان مقدم ما بحال  
 واما ان كانت المتصلة سالبة فالتاليه من جهة ما لا نذكره في هذا الكتاب  
 عليك ان تعد قرائنه واما الذي نسمي بالشكال الثاني من هذا الباب فهو  
 اذا كانت النسبة بين التالي والجهلي الكبرى كسبته مقدمي الشكل الثاني في  
 جهليات مثل ان نقول ان كان كل **اب** فكل **ج د** ثم نقول لاشئ من **اد** فان  
 كانت المتصلة موجبة فالشرطية قبل في الجهليات والنتيجة على ما قلنا

فيها



وان كانت المتصلة سالبه فله حكم اخر نذكره في غير هذا الكتاب واما الفرائض  
فعد هاتين بنفسك واتا الذي تسميه بالشكال الثالث في هذا الباب فذ  
لك اذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من محليات فان كانت المتصلة موجبه  
فالشرط كما في المحليات وان كانت المتصلة سالبه فحكم مذكور في الكتب المبسوطه  
واتا الفرائض فعد هاتين بنفسك فان جعل في مثل هذا الاقران محلي مكان  
الصغرى حدثت اشكال ثلثه على تلك الصفة فالشكل الاول ان كانت  
متصلة موجبه فالشرط فيه كالشرط في محليات وان كانت سالبه فحكمه مذكور  
في كتب اخرى ومثال كل **ج ب** واذا كان **د ه** فكل **ب** ا فاذا كان **د ه** فكل **ج ب**  
الشكل الثاني منه اما اذا كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في الثاني من محليات  
وان كان سالبه فحكمه في كتب اخرى واتا الشكل الثالث فلا يفاد به شرطه  
ما قبل في الثالث محليات ان كانت الشرطية المتصلة موجبه واما هذا الا  
فرائض بعينها من جانب المقدم في اقال استعلا في الا لعلوم والاولى ان  
نذكر حالها في الكتب المبسوطه وقد يقع بين المنفصل وبين محلي الواحد اثنان  
والصغرى منه ان يكون محليته اى الصغرى ويكون موجبه وعمر لها موضوعا  
في الانفصال كله ويكون الشرط كله وعلى قياس الشكل الاول كقولك  
كل كبير حد هو وكل بعد هو اتا زوج واتا فرد فكل كذا اتا زوج واتا فرد ويكون  
فاليقها امر بوجه وقد يقع بين منفصل صغرى ومحليات كبرى ويكون محليات  
بعد وجزء الانفصل مشترك في حد واحد ورج اتا ان يكون على سبيل ما ليف  
الشكل

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

الشكل الاول ويسمى الاستفراء التام كقولك كل متحرك اتا ان يكون حيرا اتا  
واتا ان يكون نباتا واتا ان يكون حيوانا وكل حيوان جسم وكل نبات جسم  
وكل جاد جسم فاذا كل متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصله واجزاؤها  
موجبه والمحليات كليتا وقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين  
اجزائه واجزاؤه محليات هو الشرط الكائن بين جملتين في الشكل الثاني  
ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل اتا في  
جزء تام وينبغي ان يكون المتصلة صغرى والمنفصله كبرى والمتصلة موجبه  
فاحد منهما الاخر كلبه وعالم يكونا كليتين لم يكن التجهيده كله فيجوز ان يقال انه  
ينبغي متصلة ومجوز ان يقال انه ينبغي منفصله مثال ان كانت الشمس طالعه  
فالتناسر موجود واتا ان يكون التناسر موجودا واتا ان يكون الليل موجودا  
ينبغي على وجهين اتا متصله هكذا فان كانت الشمس طالعه فليس الليل  
موجودا او منفصله هكذا اتا ان يكون الشمس طالعه واتا ان يكون  
الليل موجودا واتا تعرف حركته واتا في جزء غير تام فيجب في الطبعي  
منه ان يكون محمول التالي موضوعا في اجزاء الانفصال والتالي كليتا موجبا  
ينبغي الاتصال على الانفصال على الباقي من التالي ويكون النتيجة متصله  
منفصله التالي مثال ان كان هذا الشيء كثير افهوذ وعدد وكل ذو عدد  
فاذا كان زوج واتا فرد وينبغي انه ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اتا زوج واتا  
فرد واتا تعرف حركته وكل اقتران اسكن بين حليته وشرطه فان







واخذ واعلى الله مفر دكقولك ان كانت الشمس طالعة فاتقار موجود وان  
 وان كان النهار موجودا لا عشي بصر والشمس طالعة فاذن الاعشى بصر وهما  
 قد طويت ينتج هي بالقوة استثناء وهي فالنهار موجود ومن تلك النتيجة يلزم  
 هو النتيجة في **النسب المقدمات** ولما انساب المقدمات فذلك بان تضع  
 جزئي الشيء وتأخذ خاص بكل واحد منها واحد وما يلحق كل واحد منهما من الا  
 حباس ونسبها وفصولها والفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وبشر  
 اللازمة وترتقي في ذلك وتكثر ما عليك وتطلب ليضم ما يلحق به كل واحد  
 منها وتطلب ما لا يلحق على كل واحد منها وتضع كل جملة على جملة وفق الاجاب  
 الكلي تنظر انه هل في جملة ما يلحق على الموضع شئ هو في جملة ما يوضع الجمول  
 في السلب الكلي تنظر هل يحد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الاخر وفي  
 الاجاب الجزئي تنظر هل في ملحق فوات احد الطرفين ما هو ملحق في الاخر وفي  
 لو احق لا لكلي ما يلحق الاخر وفي السلب الجزئي تنظر هل في ملحق فوات احد  
 الجزئين ما لا يلحق الاخر وفي لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الاخر  
**وتحليل القياس** تحليل القياس هو ان تميز المطلوب وتنظر في القدر المنجز  
 له هل فيه شئ يشاكه فان وجدت فانظر هل هو محمول او موضوع فاذا  
 وجدت فقد وجدت الضمى او الكبرى ووجدت الاوسط ثم المنظر الى ان  
 المطم باي شكلين يضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطم على هيئة ذلك  
 الشكل وذلك الشكل وذلك الطرف فان وجدت المقدماتين بالفعل فذلك

في النتيجة

في تحليل القياس

اسهل ويراخ ان كان هناك تركيب فتدرج من ينتج الى نتيجة قبلها حتى  
 تبلغ القياسات الاول ومرتبا كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمات  
 فاشتغل بالمعنى وانصد المعنى ومرتبا كان في احدها اسم وفي الاخر اسم اخر  
 او كان في الاخر قول فيجب ان يراد به جميع ذلك ويراد في الطرف بين العدول  
 والسلب ولا تأخذ الموجبة والموجبة المعد ولتبر على انها سالبة في **استقراء**  
**النتائج** كل نتيجة فانها تتبع عكسها عكس نقضها وجزؤها وعكس  
 جزؤها ان كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فانه تتبع حكم بالا  
 كبر على جميع موضوعات الاصفى استبعادها كانه بالضم هو بعينه وهذا  
 اذا كانت في الشكل الاول وقد ينتج المقدمات الكاذبة صادقة ومن الحق  
 انه ان كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات وجب ان يكون  
 النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثنى نقبض المقدم فقبل لكنه كاذب  
 المقدمات او فاسد التاليف انتج نقبض التالي وهو انه يجب ان لا ينتج  
 نتيجة صادقة ومثال هذا انك اذا قلت كل انسان جرم وكل جرم حيوان انتج  
 ان كل انسان حيوان وهذا صدق ولكن الكذب اما ان يكون في مقدم جزئية  
 وانما ان يكون في مقدم كلية وان كان في مقدم كلية فاما ان يكون الكذب  
 في الكل حتى يكون صد المقدم صادقا ولما ان يكون في الجزئية حتى لا يكون صد  
 المقدم صادقا بل نقبضها مثال الاول كل انسان جرم ومثال الثاني كل انسان كائن  
 فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدم واحدة وهما الكبرى وكانت كاذبة

في النتيجة



بالكلية لم يمكن ان ينتج صادقه وذلك لان نتيجها ان كانت صادقه ثم وضع  
ضد ها كبرى لينتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا ما ان كان  
كاذبه بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق وان كان كانت الصغرى كاذبه  
او كلاهما كاذبين او في شكل اخر فقد ينتج الصدق مع الكذب كيف كان  
ويجب ان تستخرج ذلك انت بنفسك في بيان الترتيب واما بيان الدروس  
فهو ان نأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين المقدمة الثانية وانما يمكن  
هذا اذا كانت الدروس في المقدمات متعاكسة متساوية يعكس بلا تغيير  
المكية وذلك في المرجحة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل  
انسان ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر  
وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر انسان وايضا كل متفكر انسان  
وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل  
ضحاك متفكر وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان وكل  
انسان ضحاك فكل انسان ضحاك فكل انسان ضحاك فكل انسان ضحاك فكل انسان ضحاك  
هل القياس ان كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها يجب بيان الدروس ان  
يكون السلوب خاص السلوب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما نقول في  
الاجاب الموجب خاص الاجاب على الموضوع ولا يوجب على غيره كقولك لا شئ  
من الجوهر يعرض فكله فتقول الجواب وبالمثل يعرض فهو جوهر واذ  
مكن في السلب هذا العكس امكن الدروس مثل قولك كل انسان جوهر ولا شئ  
من الجوهر يعرض فلا شئ من الناس يعرض ثم نقول هذه السالبة التي يجب

والنتيجة

معدون



معد وليته فنقول كل انسان ليس يعرض وبالمثل يعرض فهو جوهر فكل انسان  
جوهر ثم اليك ان تعرف الدور لكل مقدر في كل شكل كيف يكون في العكس  
القياس واتاكس القياس فهو ان يؤخذ مقابل النتيجة بالصد او القضي  
ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل مقابل المقدمته الاخرى احيا  
في الجدول لمنع القياس بتغيير اسم بعض احد ود النتيجة لثلاث نقطتين مثلا  
ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب ا فاننتج ان كل ج ا قلت الاشئ من ج ا  
وكل ج ب فليس بعض ب ا فلا كل ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت الاشئ  
من ج ا وكل ب ا فلا شئ من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب ان تضمن  
هذا في كل شكل وكل ضرب وباعتبار الضد والقيض في قياس الخلف قياس  
الخلف هو الذي يثبت فيه الملم من جهة تكذيب تقيضه تقيضه فيكون  
هو باحققة مركبان قياس اقترافي وقياس استثنائي مثله ان لم يكن كل ا ب  
حقا فقيضه وهو ليس كل ا ب حق لكن كل هذا الاقران من شرطى وحلى ومن  
جملة ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم يجعل النتيجة مقدمة و  
ستنى لكن كل ا ج وهو تقيض التالى ينتج تقيض المقدم وهو ان كل ا ج وهذا  
صورة قياس الخلف وصورة استثناء بالشرطيات وان كان اكثر الناس يتغير  
في تحليله وقياس الخلف يشابه بعكس القياس لانه يؤخذ فيه تقيض مق  
ما ويرى به مقدمة فينتج ابطال سلم فلوان انسانا اخذ تقيض نتيجة قياس  
الخلف مع المقدمة المسألة لانتج المطالبة بالاستهامة كما لو قالوا كل ا ج وكل

القياس

في الخلف





**ج ب** لا يخرج كل **ب** افكل قياس خلف اذا عكس حاصر مستقيما ويفترق قياس الخلف  
وعكس القياس فان عكس القياس هو بعد قياس معمول واما قياس الخلف فهو  
مبتدأ وان كان بالقوة عكس القياس الاستقامة فانظر الآن ان كل مطلوب  
مانقيضه وكيف يمكن ان يقرب به مقدمة لينجح حاله في اي شكل يمكن ذلك  
**في الشئ الذي من يقدر** تنقابلة القياس الذي من مقدمات تنقابلة هو قياس  
مؤلف من مقدماتين مشتركتين في الحدود وتختلفان بالكيف ولا لكن انما  
يروجح بان يدل الإجماع في بعض الحدود وحقق لا يضمن فلا يقال فيه مثلا ان  
الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم ان الا  
نسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو ان الشئ ليس  
نفسه مثلا ان الانسان ليس بشئ وانما يتعلمه المتفكرون على سبيل التوكيد  
وتجربا استعمل على سبيل الجدول اذا كان النعم ينقض في ماخذ بان يعلم منه مقد  
ثم يعلم من مقدمات اخرى ينتج نقض تلك السلسلة فيؤخذ النتيجة ونقيضها  
الاول المسلم ويحل قياس من تنقابلتي ينتج ان الشئ ليس **فصل في المصادرة**  
على المط الاول المصادرة على المط الاول هو ان يجعل المط نفسه مقدمة  
في قياس يراد فيه انتاجه كن يقول ان كل انسان بشر وكل ضحاك فكل  
انسان ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شئ واحد ولكن ابدال الاسم  
احتياالا ليتوهم المخالف فأي مقدمه جعلت هي النتيجة بتدليل اسم  
قالمقدمة الاخرى يكون طرفها معني واحدا اذا سبق مترادفين كما  
قلنا ان

فانما يكون الشئ من تنقابلة

في المصادرة

قلنا ان الانسان بشر وهو قولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة  
على المط الاول بقياس واحد واتلقى الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات مركبة  
قلت ليه بان يكون المتطابقين بمقدمة اخرى تلك المقدمة انما انتجت بقياس  
بعض مقدمات المتكافئة وكما كان ابعاد كان من القبول اقرب ثم ناسلنا  
كيف يمكن في كل شئ **فصل في ان الشئ كيف يعلم ويجهل مع الانسان**  
الواحد قد يعلم الشئ يعلم لا يخفى بل يعلم ويجهله فاما يخفى فلا يعلم البتة  
وتعقد في خاصية رايها او ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل ان يكون الانسان يعلم ان  
كل اثنين فهو عدد وزوج ولا يعلم ان الاثنين الذين في يدي زيد هو زوج او  
ليس بزوج وربما ظنه فردا لانه لا يعلم ان اثنين او عند ما يعلم اثنين ليس بخطر  
ببالتام كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقض فيه لانه انما علم ان كل شئ  
يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوج ويحتمل ان هذا الشئ اثنان  
علم انه زوج بعلمه الاقل الكلي فيكون هذا كليا فلا يناقض الجهل الجزئي  
وقد يمكن ان يعلم الشئ بالفترة ويجهله بالفعل بان يكون ليس بما يعلم المقدرة الكبرى  
الكلمة بل الضعيفة ايضا ولا يعلم النتيجة وليس عليه وذلك لان العلم بها  
شئ ما غير العلم بالنتيجة ولكنه علم العلم بالنتيجة وليس علمه كيف اتفق بل اذا افترقا  
بالفعل منذ الذهني ولما اذا كانا معلومين على الاثر ولم نقر بابعدها لم نحط  
ابا بالماحرجين غير النتيجة فليس علمه بالفعل ولا يلزم معلومها وهو العلم  
بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل نعل عاقر على اخره ويعلم ايضا

فانما يكون الشئ من تنقابلة



ان هذا الحيوان بغله وبراه ينتفع البطن فيظن انه حاصل ولو اقترن عنده  
 لعلمان معالما كان يظن هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم فان  
 الوهم تبع الحس فكل شئ مخالف الحواسات فلهذا ما كنا نفعل ان الكل يتنا<sup>ي</sup>  
 لا الى ملاء او الى خلا ولا نكتنا لا تصور في انفسنا ابدا الاملاء او خلا بعد  
 ملاء بلا نهاية ونعقل ان لكل مبدأ غير مباشر اليه ولا لمركان ولا هو فغيره  
 لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال ولا يكاد القلص منها **فصل**  
**في الاستقراء** هو الحكم على كل لوجوده ذلك الحكم في جزئيات ذلك الحكم اما كليها  
 وهو الاستقراء التام واما الجزئها وهو الاستقراء المشهور وكان حكمه بالاكبر  
 على الواسط لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العنق فهو قليل  
 المارة لان كل حيوان طويل العنق فهو مثل انسان وفرس وشعر والانساف  
 والفرس والشعر قليل المارة ومن عادتهم ان لا يذكر له على هذا النظم بل  
 يقصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى **في التمثيل** ولما التمثيل هو الحكم  
 على شئ معين لوجود ذلك الحكم في شئ اخر معين او اشياء معينة على ان ذلك الحكم  
 كلي على المعنى المتشابه فيكون الحكم المتعمد عليه هو المطلق والمنقول منه الحكم هو  
 المثال ومعنى يتشابه فيه هو الجاسع وحكم مثاله ان العالم محدث لانه جسم  
 مؤلف فتشابه البناء والبناء محدث في العلم المحدث فمعناها عالم وبناجسية و  
 محدث **في الضمير** هو قياس طوليت مقدرة الكبرى اما الظهورها والاستغناء  
 عنها كما جرت العادة به في التعاليم كقولك خطاب ارجز جاس المكنز الى المحيط

في الاستقراء

في التمثيل

في الضمير

في التمثيل

فتبين انها شرا بان وقد حدثت الكبرى واما لاختفاء كذب الكبرى اذا صرح  
 بها كتيه كقولك الخطاب في هذا الانسان مخاطب العبد فهو اذا خافين  
 سلم الشعر ولو قال كل مخاطب العنق فهو خافين يشعر بما يتناقض به قوله ولم  
 يسلم **في القياس** هو مقدمة محوذة كتيه في ان كذا كائنا او غير كائنا موجود او  
 ينفى عن موجود وصواب فعلم او غير صواب ويوجد دائما في الخطابة معل  
 واد اعلم منها قياس في الاغلب يصرح بتلك المقدمة على انها كبرى ويطوى  
 الصغرى كقولك الحسا ويعدون والاصدقا ينصمون **في الدليل** هو  
 في هذا الموضع قياس اصغرى حله الاوسط <sup>ط</sup> شئ واحد اذا وجد للاصغر  
 بنوع وجود شئ اخر للاصغر دائما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام ا  
 الشكل الاول لو صرح بمقدمة وتثاله قوله هذه المرأة ذات كبر فحي اذا قدر<sup>ل</sup>  
 ويرى ما سمي هذا القياس نفسه وليلا ويرى ما سمي به الحد الاوسط في العلامة <sup>في العلامة</sup>  
 فانه قياس اصغرى حله الاوسط اما اهم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقد<sup>م</sup>  
 كان المستخرج منه في موجبين في الشكل الثاني كقولك هذه المرأة يضيقا<sup>ر</sup> فحي  
 اذا جلي واما الاخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمة كان في الشكل الثالث  
 كقولك ان الشجعان ظلة لان الحاج كان شجاعا **واما القياس القليل** <sup>في القياس القليل</sup>  
 فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة  
 بدنية يوجد الانسان المنفرد فيه والحيوان اخر غير ناطق ويكون من شان  
 تلك الهيئة ان تنبع من اجابته خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية

في القياس

في الدليل

في العلامة

في القياس القليل



تتبع الامر به والمواد فتتبع تلك الامور اخلاق ما فيكون الامر  
 والمواد علتها للهيه والخلق والهيه والخلق تابعان له في المبدأ وفي  
 في النفس ويكون حدوده اربعة كحد ود التمسيل مثل زيد و  
 والاسد والعزم الاعلى للموجود لهما وجه معنا واصلهما والشيء  
 الموجود لا للاسد سلة ولزيد يلزم بالذات بعد ان يقع اصناف الحيوان الثلاثة  
 للاسد في الاخلاق فكل ما يشارك في الشجاعة يشارك في هذه الصفة بخلافه  
 كثير في خلق اخر كالكرم المنسوب اليه الذي يخالف فيه النمر ويشارك في عظم  
 الصدور الشجاعة وبالا يشارك في الشجاعة لا يشارك في هذه وان شارك في خلق  
 اخر كالكرم فبطل ان فالانما يرض الصدور كغيره من الصدور شجاع لان الاسد  
 عريض الصدور وشجاع **فصل في التصديق** كل علم فانه لا يتصور لبعض ما  
 ولما تصديق ورتبها كان تصديق بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل  
 ان فلا لا موجود ولا تصديق به ومثل من يتصور الانسان وليس له فيه ولا في شيء  
 من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصوير فلان يكتب  
 ما دلما واقع ابتداء والذي يكتب به التصديق هو القياس وما يشبهه من  
 المؤثر التي ذكرناها والذي يكتب به التصديق فهو الحد وما يشبهه من  
 الامور التي سنذكرها والقياس اجزاء تصديق بها وتصويره والحد اجزاء  
 تصويره وليس يذهب ذلك الى غير نهاية حتى تلك الاجزاء انما يحصل  
 العلم بها الاكتساب من اجزاء اخرى هذا شأنها الى غير نهاية ولكن الامور  
 ينهي

في الامور التي هي

ينتهي الى صدقات منها وتصويرات بلا واسطة وتعتبر المصدق بلا واسطة  
 في التصديق هي امور اوقع التصديق بها الحق كقولك الثلج ابيض او  
 كقولك ان الشمس تشرق في النهار هي امور اوقع التصديق بها الحق لشبه  
 كمن القياس وذلك انه اذا تكرر في احساس وجود شيء لشيء مثل الاحمال  
 للسفوف بالحوارات المصودة للسفوفيات تكرر ذلك بمعنى الذكر اذا تكرر  
 ذلك منافي الذكر حدث لنا منه تجربة لسبب قياس ان ان بالذكر وهو  
 انه لو كان هذا الامر كاحمال مثلاً عن القويما اتفاقا لم صبا لاي حق  
 صليعه لكان لا يكون في اكثر الامور من غير اختلاف حتى ان ان لم يوجد  
 ذلك استدريت النفس الواقعة فطليت سبب المرض من ان لم يوجد  
 فاذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذ عنت النفس  
 لسبب ذلك التصديق بان القويما من شأنها ان اشريت ان يشهد بها  
 في المتواترات المتواترات هي الامور المصدق بها من قبيل تواتر الاضمار الكرم  
 لا يصح في مثلها المواظق لاطل الصدق ولا على الكذب لغرض من الاعراض  
 كضرورة تصديق بوجود الاضمار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها  
 المصوبات امرا اوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه يقول اما لا  
 سمادى يختص به او الرى وفكر قوى يتميز به مثل اعتقادنا امور اقبلناها عن  
 انشد الشرايع عليهم السلام في الوهميات هي امرا اوجب اعتقادها قوة الهم  
 التابعة للحس مصروفة الى حكم المحسوسات لان قوة الهم لا يتصور فيها

في التصديق

في الجاهل

في المتواترات

في المتواترات

في الوهميات



خلافا ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصر فواعنه قراءة ان  
 الكل يتبعي الخلاء او يكون الملا غير متناه ومنه يصديق الا وهام الفطر  
 ان كل موجود فيجب ان يكون متغيرا في جهة وهذا المثالان من الوجهة  
 الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن ان  
 يتوهم جسمان في مكان واحد وجسم واحد في وقت واحد في مكانين  
 فكذا لا يمكن ان لا يوجد ولا يعقل وهذه الوجهات قوية جدا عند الذين  
 والباطل منها انما يبطل بالعقل ونحو بطلانه لا يبرهن عن الوهم بل ان ذلك  
 لا يتميز في بادى الامر عن الاوليات العقلية ومثابعتها لانا اذا جئنا  
 الى شهادة الفطرة كانت الفطرة تشهد شهادتها بالعقليات و  
 معنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه احصل في الدنيا دفعة واحدة  
 وهو بالغ عاقل لكنه لم يسع ملها ولم يعتد من حيا ولم يعاشره ولم  
 يعرف سياسته لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الحيات لا تميز  
 على ذهنه شيئا ويشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا تشهد به  
 وان لم يمكنه الشك فهو ما توجب الفطرة وليس كل ما يوجب فطرة الا  
 بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة القوة التي يسمى عقلا  
 فلما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا وانما يكون هذا الكذب في الامور  
 التي ليست بحسوسة الذات بل هي مبادى للمحسوسات كالحيول وال  
 الصورة بل العقل او الله جل جلاله وهي اعلم من المحسوسات كالوحدة  
 الكثرة

والكثرة والتناهي والعلو والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كانت  
 يتدفق من مقدمات يساعد عليها الوهم فلا تناقض في شئ منها  
 ولا يتنازع ثم اذا انتهى نتائج معارضة لمقتضى فطرة الوهم اخذ الوهم  
 حرج في الاستماع عن تسليم الحق الا نزع فعلم ان هذه الفطرة فاسدة  
 فان وان السبب فيها ان هذه جيدة قوية لا يتصور شيئا الا على نحو المحسوس  
 وهذا مثل مساعدة الوهم للعقل في جميع المقدمات التي انجب ما ان  
 من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان ثم استناعه عن التصديق  
 بوجود هذا الشئ ففطرة الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها  
 من جهة ما هي محسوسة مصدقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل في  
 المحسوسات وما فطرته في الامر التي ليست بحسوسة ليصر منها  
 الى وجود محسوسات فهو فطرة مردودة محسوسة في الازمان  
 فهي مقدمات او اراء مشهورة مبررة او يجب التصديق بها اما شهاد  
 الكل مثل ان العدل جميل ولما شهادة الأكثر ولما شهادة العلماء او شهادة  
 اكثرهم والافاضل فهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس الدايغات من جهة  
 ما هي مما يقع التصديق بعلى الفطرة فان ما كان في ذلك عن الدايغات ليس  
 باولى عقلي ولا وهي فانها غير فطرية ولكنها مقررة عند الانفس لانت  
 العادة ستمرة عليها منذ الصبي وفي المواضع الاتفاقية وربما خالف  
 اليها معتبر التسالم والاصطلاح المضطر اليها الانسان او شئ من الا

في الظاهر



الانسان مثل الحيوان والاشياء اوستى قد رتبة ولم ينسخ او الاستفاد الكثير او كون  
 القول في نفس ذاتية في شرط وفي غير بين ان يكون حقا صرا او باطلا صرا  
 فلا يفتن لذلك الشرط ويوجد على الاطلاق واذا اردت ان تعرف الفرق  
 بين الذايغ والقطري فاعرض فذلك العدل جليل والكذب فيجب على القطر  
 التي عرفنا لها قبل هذا الفصل وتكلف الفكر فربما تجد الشك متبنا فيها  
 وغير متبنا في ان الكل اعظم من الجزء وهو حق اولي وفي ان الكل ينتهي عن شي  
 خارج خلاه وهو باطل وهو حق والاوليات والرهيات ايضا ذايغة  
 وربما عرض من الاسباب ما يتوقف برتبة الرهيات فخرجها عن الذايغ  
 ولما الذايغات المحررة في بادي الرأي الغير المتعقب فهي اذا اذ ارضت على الازها  
 العامه الغير المتفكر او المتفكر الغافل قرضا بغير اذاعت له لا ولا تعقبت لم يكن  
 محمودة كقول القائل جيب ان تنصر اخلاص ظالما او مظلوما وليس الشيء الواحد ذايغا في  
 في البادي بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس **في المظنون** المظنونات هي اراء  
 يقع التصديق بها لاعتل الثبات بل يخطر بكان نقيضا باليال ولكن هذا الذهن  
 يكون الباطل فان لم يخطر بكان نقيضا باليال وكان اذا عرض نقيضا على  
 الذهن لم يقبل الذهن ولم يكن فليس بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل  
 لم يظنون فباشتركة الاسم وكاته انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير مذهب  
 القول او غير دائم الحقيقة وكان لا يخطر بقطر ما لبال لكنه اذا تكلف اخطان  
 باليال لم يجب ان يجد او يقبل وعاد شيئا او مشكوكا فيه يجب التهمة فهو

في المظنون

الذايغ

الذايغ في البادي وبذلك يفصل من المظنون **في المظنون** هي مقدمات ليست  
 يقال ليصدق بها بل لتحصل على اند شي آخر على سبيل الحكايات وتبع في الكثر تغير  
 النفس عن الشيء او ترخيها فيه وبالجملة قبض او بسط مثل تشييد العسل  
 بالبرية المقيمة فينصر عن الطبع وكثيها التهور والشجاعة او يجيب بالاجابة  
 فيرغب فيه الطبع الاوليات هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان  
 من جهة قوس العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الاذواتها او الحق  
 الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين الباسط على سبيل الجواب **في**  
 اذا حدثت الباسط من المعنى اما بحسنة الحس والخيال او بوجه آخر في الا  
 ثم الفهم المفكرة الجامعة فوجب ان يصدق بها الذهن ابتداء بلا حلة اخرى  
 من غير ان يشعر ان هذا ما يستفيد في الخيال بل يظن الانسان انه دائما كانت  
 علما به من غير ان يكون القطر الراهية يتدعو اليها على ما بينا ومثال ذلك  
 ان الكل اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شي آخر نعم  
 قد يمكن ان يفيد الحس تصور الكل والاعظم والجزء ولما تصديق بهذه القضية  
 ضروري وما كان من الرهيات صادقة على ما اوضحناه فهي في هذه الجملة **في البرهان**  
 البرهان قياس مولف من يقينيات لا نتاج يقيني واليقينيات اما الارليات  
 وبما جرح معها ولما التبريات ولما المحسرات وقد فهمناها ولما الذايغات  
 والمقبولات والمظنونات فخرج من هذه الجملة ما في البرهان المطلق البرهان للظ  
 هو برهان الله وهو الذي ليس انما يعطيك علمه اجتماع طرفي النتيجة عن الذهن

في المظنون

في الاوليات

في البرهان



والتصديق بها فقط حتى يكون فائدة ان تعتقد ان القول لم يجب التصديق  
 به بل يعطيك ايضا مع ذلك علم اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فيعلم ان  
 الامر هو في نفسه كذا فيكون الحد الاوسط في عبارة التصديقك بالنتيجة  
 وعلمه لوجود النتيجة لانه علم الحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه  
 الخشب مثلا احالها شئ قوي الحرارة وكل شئ احاله شئ قوي الحرارة  
 فهو محترق فهذه الخشب محترق واما الاعلى الاطلاق بل علمه لوجودها لا يصح  
 مثل ان يكون الحد الاوسط نوعا من الاصغر والجنس او فصل او خاصية  
 فهي ذلك عليه او لا تحمل لسيب على ما وضع فحتم مثل قولك كل مساوي الساقين  
 فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقابلتي **فصل** في برهان  
 الان واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك علم اجتماع طرفي النتيجة  
 غير الزهني في التصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق به ولا  
 يعطيك ان الامر في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط فيه ليس علمه  
 للاكبر فماذا به وجه ولكنه علم لوجود الاكبر في الاصغر وربما كان معلولا  
 كقولنا هذه الخشب محترق وكل محترق فقد احاله شئ حار فاذن قد احالها  
 شئ حار فالاحراق معلول احاله الشئ الحار ولكنه علم للتصديق لوجود  
 والحد الاكبر في الاصغر وما كان هكذا فليكن **المطالب** مطلب هل وهو  
 يعرفه الجواب والسلب وبالحكمة التصديق وهو اما مطلب هل مطلقا لقولنا  
 هل انتم موجودون وهل الخلد موجود وانما يتعرف هل الشئ موجود للطلق او العلم  
 المطلق

في برهان النتيجة

في برهان ان

في المطالب

الطلق واما **المطلب** هل مقيدا كقولنا هل الله خالق البشر وهل الجسم محدث  
 وانما يتعرف هل الشئ موجود على حاله او ليس مطلب بالتعرف التصديق  
 وهو اما يجب الاسم كقولنا القائل ما الخلد ومعناه بالمراد باسم الخلد  
 وهل يتقدم كل مطلب واما يجب الذات كقولك ما الانسان في وجوده  
 وهل يتعرف حقيقة الذات ويتقدم هل المطلق **في مطلب** هل مطلبها  
 لتعرف العلم بجواب هل وهو اما علم التصديق فقط واما علم نفس الوجود  
**مطلب** **الذي** واما مطلب الذي فهو بالقوة داخل في هل المركب المقيد  
 وانما لم يطلب به التميز لانه بالصفات الذاتية واما بالخاص **فصل** في الاشياء  
 التي عليها سائر الراهين الامور التي يلتزم بها امر الراهين وهي ثلثة موضوعات  
 وسائل ومقدّمات هي التبادي والموضوعات شاهق فيها والسائل برهن  
 عليها والمقدّمات برهن بها فلتكلم الان اولاً في المقدمات **مقدّمات البرهان**  
 يكون صادقة بغيره ذاتية وينتهي الى مقدمات اولية مقولة على الكل كلية وقد  
 يكون ضرورية الاعلى الامور المتغيرة التي هي في الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية  
 ويكون علل لوجود النتيجة فيكون مناسبة **في الملل الذاتية** والمحل الذاتي يقال  
 على وجهين فانه لما ان يكون المحل ما خوذ في حد الموضوع كالحجرات  
 في حد الانسان ولما ان يكون المحل ما خوذ في حد الموضوع او جنسه مثل  
 القطورة التي يؤخذ في حدها الانف والمثلث الذي يؤخذ في حده  
 السطح وانما كان هذا ذاتيا لانه خاص الشئ من موضوع الضامة التي الشئ

مطلب هل

في مطلب

مطلب الذي

في البرهان في البرهان

في مقدمات البرهان

في الذات



في جملة فهو تتبع الشيء او موضع ضاعته من حيث هو هو ولا يكون وخيلا  
 عليه غير ما **القدم** لا يقال لها اولين من وجهين احدهما من جهة ان  
 التصديق بها حاصل في اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني  
 من جهة ان الايجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو اعم من الموضوع  
 قولنا كذا اما الايجاب فمثل قولك كل مثلث فزاياه مساوية لقائمه  
 فان هذا لا يعمل على ما هو اعم من المثلث جلا كليا كالشكل ولما ما هو اخص  
 من المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث  
 ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو اعم من المثلث  
 كالمثلث هذا المعنى فاذا بقي المثلث لم يبق على شيء وجد فيه هذا المعنى ولو  
 بقي ما هو اخص منه او لم يبق واذا ارتفع المثلث لم يبق على شيء ارتفع  
 هذا المعنى عن ذلك الشيء وان بقي له ما هو اعم من المثلث كالشكل مثلا او  
 ليس يعمل على كثرية ما هو اعم من المثلث والاولى فقد يكون اعم كالجسم  
 وقد يكون متساويا ولا يكون اخص **في القول على الكمال** المقول  
 على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى المقول على الكل  
 ههنا هو ان يقال على كل واحد في كل زمان مادام موضوعا بما وضع معه لان  
 كليات البرهان ضرورية لا تغير **والكثرة** هي كثرية ذاتية يحتاج ان يكون  
 مقولا على كل واحد واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قولنا اوليا وخصية  
 الموضوع في الوجود لا يمنع كثرية الحكم اذا كان للوضع في نفس تصور وقد يمكن  
 ان يكون

في قولنا كذا

في القول على القدر

في الكثرة

ان يجعل لكثير من وان كان عاق عن ذلك يعاقب غير معناه كالشمس لا كزبد في  
 النظر **في الضرورية** كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضرورة  
 ما كان المحل دائما ومنع موضوعا وان كان لا مادام موجودا بل مادام موضوعا  
 بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو باضم ولون مفرق البصر لا مادام  
 ذاته موجودا بل مادام ابيض **في الكتاب** المناسب هو ان لا يكون المقدمات  
 فيه من علم غريب كمن يستعمل مثلا مقدمات الهندسة في الطلب بل يكون  
 من ذلك العلم بعينه او من مناسب لان الحولات يجب ان يكون ذاتية والزوايا  
 يكون من ذلك العلم بعينه او من علم يشاركه في موضوعه نحو ما على نحو ما نوضح  
 ولان مقدمات البرهانية علم للنتيجة والعلة مناسبة للحول بوجه ما لهذا  
 اذا قال الطبيب ان المرح المستدير لا يدمل الا ابطاء من المزاوي لان  
 الدائرة اوسع من المزاوي الاشكال لم يكن برهن من الطب **في الموضوعات**  
 واما الموضوعات فهي الامور التي توضع في العلوم ويطلب اعراضها الذاتية  
 مثل المقدمات المقدرة الهندسة ومثل العدد والحساب ومثل الجسم من جهة  
 ما يتحرك ويمكن العلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد العلم الاخرى ولكل  
 منها اعراض ذاتية تخصه مثل النطق والاصم للقادر مثل الشكل لها ومثل و  
 الزوج والفرد للعدد ومثل الاسماء والتميز والذبول وغير ذلك للجسم  
 الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والتقصان والقدم وما شابهها  
 للوجود وقد يكون الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون اسورا

في قولنا كذا

في الكتاب

في قولنا كذا



كثيرا متجانسة او متشابهة او متناسبة مثل الخط والسطح والهندسة **ولما لمسا**  
**البرهان** في القضايا الخاصة بعلم المشكوف فيها المطر بها فاما موضوعاتها  
 اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار ما شاركه او ما بين ركنها موضوع العلم  
 مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسب فهو صلح ما يحيط به الطرفان  
 واما نوع من موضوع مثل ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما نوع من موضوع  
 مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذا واما عرض ذاتي له  
 مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا في **هذه الاقسام** ولما لمسا فلا يجوز ان يكون  
 الموضوع ذاتيا بمعنى الراجل في حد الموضوع لان وجود هذا الموضوع بين نفسه  
 اللهم الا في حالين احدهما ان يكون الموضوع متخيلا بعد وانما تعرف باسم  
 جارية منه او باسم فقط وذاته لم تحقق به بعد مثل طلبنا ان هل نفس جوه  
 ام لا لانا انما يكون ح قد عرفنا من النفس الاسم وفعلنا ما لم نعرف بعد ذاتها  
 فالموضوع بالتحقيق عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كل لمركب  
 الممر كمثل الابيض للثلج والظم جنس المعروض له وهو غير يقوم لمصير ذلك  
 ذلك العارض تقوم المحل لانت الزاوية وانما هي الثانية ان يكون البرهان  
 ليس يراد به التصديق مع العلة اعني الان والزم مقابل العلة وخذها مثل ان اذا  
 كنا نعلم ان الانسان جوهر ويكون الجوهر ليس له اوليا فزيدان نعلم العلة فنقول  
 لانه جسم ولكن الثاني بالمعنى الثاني هو انط في المسائل البرهانية واما في المقدمات  
 فلا يجوز ان يتفق المقدمان في الجهل الذاتي بقياس المعنى الاول حتى يكون  
 مازي

في المسائل البرهانية

في المسائل البرهانية

في المسائل البرهانية

معاذتين بذلك الاعتبار وان كان الكبر ذاتيا فهو لا يصغر بذلك المعنى  
 وقد بينا ان هذا المعنى غير صمد الا بالمالا التي التي كورين ويجوز ان يكون  
 المقول متصفا متان جميعا ذاتين بالمعنى الثاني ويجوز ان يكون الصغرى ذاتيا  
 بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس **الاصول التي اولا**  
 قبل البرهان تلك الحدود وواضع وقياسات **فالمركب** يفيد تصور ما لا يكون  
 بين الصغر من موضوعات الصغار ومن عوارض الصغار مثل ان الخط  
 طرف لاجز له والخط طول كذا ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليس  
 تفيد تصور بقا البتة ولا فيها الجواب ولا سلب واما الاوضاع ففي المقد  
 التي ليست تبين في نفسها ولكن العلم يتراد على نفسها واما في علم اهر  
 اما بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما نقول في اوائل الهندسة ان لنا  
 ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دائرة كل نقطة وبقد  
 كل بعد بل مثل ان الخططين اذا وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان  
 اللتان من جهة واحدة اقل من قائمتين فان الخططين يلتقيان تلك الجهة  
 فاذا كان من الاوضاع يتسلخ المعلم من غير ان يكون له في نفسه عند سمي  
 اصلا موضوع على الاطلاق وما كان يتسلم مساحا وفي نفسه عند سمي  
 مضادة واما القياسات فتل ان المقادير المتساوية لمقادير واحد متساوية  
 فخذنا صيغة العلم مثل قولنا ان كل مقدار ما شاركه او ما بين ركنها  
 عامية مثل ان كل شيء يصرف عليه اما الايجاب واما السلب العائيات

الاصول العلوية قبل البرهان

الحدود

الاصوات

القياسات



تخصيص في العلوم فلا يقال في الهندسة ان كل شيء اما ساو واما غير ساو  
 بل كل مقدار ودرجما خصص من الجانبين جميعا كقولهم كل مقدار اما ان ينطق  
 واما اصم وللعلوم اما متباينة واما متناسبة <sup>في الموضوع</sup> والمتباينة هي التي موضوعها لا يشترك  
 في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتباينة اما متساوية  
 في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت بعض واما المتساوية في  
 المرتبة مثل بعدد الهندسة فان موضوعها يتجاسر لان المقدار  
 والعدد نوعا الكمية ومثل العلم الطبيعي وعلم الفلك فان موضوعهما شيء واحد  
 وهو جرم العالم ولكن النظيرين مختلفان فكل ينظر من جهة ما يتحرك ويمكن  
 وتخرج ويغترق وما اشبه ذلك ويجوز ان يكون الكيف وذلك ينظر  
 من جهة ما يتحرك وهو عوارضه ولذلك كثيرا ما ينظر في المسائل لكن <sup>لها</sup>  
 يعطى برهانان العلم برهانان العلم والآخر يعطى برهانان العلم <sup>الاول</sup>  
 يعطى برهانان العلم فاعلية والآخر عن علم صورته ولما اختلفت في المرتبة  
 وبعضها في بعض فمثل الخروطات في الهندسة لان الخروطات ينظر  
 في نوع موضوع الهندسة ولما اختلفت في المرتبة وبعضها تحت بعض  
 فلا يخفى اما ان يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنسا للموضوع السافل  
 بل هو كالجنس لعدمه وان كان لا على نحو عدم الجنس ولو كان على نحو عدم  
 الجنس لم يتضح ان يكون السافل نوعا من الخروطات من الهندسة  
 وهذا مثل العلوم المجزئة تحت الفلسفة الاولى التي موضوعها الوجود والخلق

ط. ٩

بما هو موجود مطلق واما ان يكون العالي جنسا للموضوع الاسفل ولكن لم  
 يواضع الاسفل من جهة ما هو نوع الاعلى مطلقا بل من جهة ما هو احد  
 مع ذلك العرض موضوعا ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذا وهذا  
 كما ننظر في الاكبر المنفرد تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لان موضوعها  
 المناظر خطوط واعراضها ان فرضت متصلة بجملتها فقد دخلت في شئ فاقصفت  
 باطراف جسم وربما كان الموضوع في من علم والعرض من علم اخر لكن البحث عنه  
 يكون من جهة ما لا ذلك العرض الذي هو له غريب والموضوع اخر ذاتي مثل  
 الموسيقى الذي موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث  
 الموسيقى عن النغم من جهة ما فيها اعراض غريبة هو ذاتي للموضوع  
 اخر اعنى المتناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم <sup>الطبيعي</sup>  
 الطبيعي هو ان يواضع ما هو مستعمل في علم مقدمة في علم اخر فالعلم الذي  
 من المسئلة يعين العلم الذي فيه المقدمة وهذا على وجوه ثلثة احدها ان  
 يكون احد العلين تحت الآخر فيسفيد العلم السافل ما يدرك من العالي  
 مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعي والعلوم كلها من الفلسفة  
 الاولى ولما بان ان يكون العلين متشاركين في الموضوع كالطبيعي والجيولوجي  
 في جرم الكل فاحدهما ينظر في جوهر الموضوع كالطبيعي والاخر في عوارضه  
 كالجيولوجي فان الناظر في جوهر الموضوع يفيد الآخر التبادلي مثل  
 استفادة العلم من الطبيعي ان الحركة الفلكية يجب ان يكون مستمرة

في تعاون العلوم



وأما أن يكون العلمان متشاكركين في الجنس واحد هما ينظر في نوع البسط كما  
 لحساب والآخر في نوع الكثرة كيبا كالحندسة فان الناظر في الابسط  
 يفيد الآخر ببادي كما يفيد العدد الحندسة مثل ما في عاشره او قبله  
**فصل البرهان** قد يقال لاخذ المبدأ على نحو ما ذكرها وقد يقال كما يبرهن على  
 الخروط البصري في المناظر ببرهان هندسي لوجود الخروطين الاضافي  
 الى البصر كان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الاوسط  
 يكون من العلم الآخر والحد الاوسط من ذلك العلم اشتراك العلوم في السائل  
 قد يقع ثارة على ما قلناه وثارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد  
 منهما يعطى برهان لم مثل ان يكون بعض العلل في العلم العالي مثل العلل  
 المعاصرة للاجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل مثل العلل  
 المقارنة لها كما يصير في الصورة فاذا اعطى البرهان من العلل المقارنة كان  
 من العلم السافل وان اعطى من العلل المقارنة كان من العلم العالي البرهان  
 يعطى اليقين التام وليس في شيء من العاصيات عقد دائم لان المقدمات  
 الصغرى في القياسات على القاسمات لا يكون دائمة الصدق فلا يكون برهاناً  
 قتيبن انه لا برهان عليها ولاخذ فاننا سنوضح ان البرهان والحد تشاكركان  
 في الاجرام لا البرهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعارض  
 الغير المقدم فاما المقدمات فمشتركة لها اما الاشياء الثلاثة التي عليها سمي  
 البرهان اولها الموضوعات فيجب ان يعطى حدودها ومهيتها ان كان  
 حقيقياً

في نقل البرهان

خفية الحد ودكا لتقطع والمجدة ونسلم وجودها تسليم قد يعنى بحد او موضوع  
 او عاصدة واما المطلوبات وهي العوارض الذاتية فان كانت خفية الحد ود  
 اعطى حد ود هائل الاضمح والمنطق وما اشبه ذلك واما وجودها للبرهان  
 فيؤخر الى مرتبة في البيان البرهاني واما المبادئ فيجب ان يسلم تسليمها  
 ويوضع وضعها من جهة العمل اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن  
 على وجهين احدهما ان يكون احد القياسين قد اعطى على بعيدة وقد يعنى  
 بعد حاجتها بل فيكون اعطاء العلم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب  
 الموجب كن يضع العلم في ان فلا تخرج لان التاخر سائر لا اية عطف خلطه ويكون  
 في السالب كن يضع العلم في جواب من مثله ان التاخر لم لا يتنقض انه ليس بمحيوان  
 لانه ليس بذي رية وهو الجواب الصواب فان وجود الرية على متعاضدة  
 النفس وسلبها سلب النفس والوجه الثاني ان يكون احد القياسين  
 في علم دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب النيرة النارية بعينه  
 جدا لانها تلعب وكل ميز بلع فهو بعيد جدا ثم يقول ان من النجرات قريبة وكل قريب  
 جدا فانه لا يلعب فالنجرات لا تلعب فاذن قريبه **في كيفية دخول الممكنات في البرهان**  
 اما الممكنات الاكثرية فلها لا فخر على اكثرية اذ جعلت حدود اوسطا ووضعت  
 عليها وطلبا كشبا غالبا اما العلم قبان التيمم اكثرية وذلك يقين واما الظن  
 فبما يكون لان الامر اذا صح ان له على اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات النعنع  
 على الزقن عند البلوغ لعلته استحسان البشره ومثاله الجمار والاكثرية

في كيفية دخول الممكنات في البرهان



ففيها ضرورة تامة وجب فلذلك تميز وجودها عن وجود نقايتها وقد عرف  
 ذلك في الكتب المنفصلة ولما الاتعافيات فقد يمكن ان يبرهن عليها انها نقا  
 وانها داخل في جملة الالكان ولا يبرهان عليها من جهة انها يكون  
 البته والارجح ذلك الطرف وصار كذا في التحد لا يمكن انساب التحد بالبرهان  
 لانه لا بدح من حد اوسط مساو للطرفين لان التحد والمحدود متساويان  
 وذلك الاوسط لا يخرج انه ما ان يكون حلا آخر او يكون مساويا خاصة قلنا  
 التحد الاخر فان السؤال في انساب ثابت فالامر فذهب الى غير النهاية وان  
 اكتسب لا يجد ثالث بل ما التحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر  
 غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا التحد وعلى انه لا يجوز ان يكون شي  
 حذ ان قلنا ان على ما ستوضح بعد وان كانت الواسط غير محد فكيف صار  
 ليس بمحد اعرف وجود المحدود من الامر الذي المقوم له وهو الحد حتى  
 يكتسب وايضا فعل يكون التحد انما جعل في الكبرى على الاوسط على انه محمول  
 مطلق او جعل على انه حذ له فان جعل على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه  
 محمول على الاصغر فقط ولم تعرف من ذلك انه لا حد ولم يكن الى ذلك القيا  
 فلما قد بينا ان جعل التحد واجزاؤه على المحدود مما لا يحتاج فيه الى برهان وان  
 جعل على انه حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حذ  
 فليس حد الانسان هو بعينه حذ الضحكة الا ان يقول ان جعل على  
 الاوسط بانه حد لموضوع اي ان ما هو موضوع الاوسط فهو حذ فان  
 حذ

في كتاب التحد

في علم التحد  
عالمه

هذا ايضا كاذب فان الباكي والجل وسائر الخواص والفصول السابعة جعل  
 عليها الخاصة وليس حذها فان قيل انه جعل على الاوسط على انه حذ ما هو  
 موضوع للاوسط وصفا حقيقيا وصح النوع مخصص فيكون قد اخذ المط  
 في بيان نفس فانه لو كان حذ معلوما لما احتج الى البرهان واتحد لا يكتسب  
 بالقمة فان القصة تضع اقسامها ولا تجل من الاقسام شيئا بعينه الا ان يوضح  
 وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل واما استثناء تقيض قسم يبقى القسم الاول  
 في التحد فعلم بان الشيء بما هو مثلا او حقي من فانك اذا قلت لكن ليس الانسان  
 غير فاطم فهو اذا قل لم يكن اخذت في الاستثناء شيئا اعرف النتيجة وايضا فان  
 التحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محمول عد ورضد ولا ايضا حذ  
 الضدين اولى بذلك من حذ الضد الاخر وايضا فان الاستقرار لا يفيد  
 علما كليا فكيف يفيد التحد ولا تلك ان استقرت ان التحد لكل شخص حقي  
 تجعل حذ النوع فقد كذب وان قلت ان التحد محمول على كل شخص من غير  
 زيادة فليس فوجب هذا ان يكون حذ النوع وان قلت ان التحد حذ النوع  
 كل واحد من تلك الاشخاص فقد صليت على الخط الاول فلم يبق اذا الاستقرار  
 وجب في انساب التحد لكن التحد تقيض بالتركيب وذلك بان تعد الاشخاص  
 التي لا تنقسم وتظهر في اى جنس هو من العشرة التي تذكرها في اخذ جميع  
 المحولات المقومة لها التي في ذلك الجنس اوفى الشيء الذي يقوم لها مثل  
 الحس فانه يكون اولا للحيوان ثم النطق وايضا مثل الجسم فانه اولا للحيوان

حذ النوع  
في علم التحد

ويعمل

في انساب التحد



ثم الناطق ويجري ان لا يكون في المجموع شيء مكرر ونحن لا نشعر كما تقول جسم  
ذو نفس حساس ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا ثانية بالتفصيل  
والحد وقاسرة بالاجمال والسمية فاذا جمعنا هذه الجهلات ووجدنا انها شيئاً  
ساوياً بالحد ودم وجهين اثنين فهو الحد لما احد الوجهين فالساواة في  
العمل اعني ان يكون كليهما يعمل عليهما هذا العمل فانه ذاك وكل ما هو ذاك فيعمل  
عليه هذا العمل والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون والا على كمال حقيقة  
ذاته لا يشترط فيها شيء فان كثيرا مما يتميز بالذات يكون قد اخل ببعض الا  
خباس او ببعض الفصول فيكون ساوياً في العمل ولا يكون ساوياً في المعنى  
ولا يكون كذلك في حد الانسان انه جسم ناطق مايت مثلاً فان هذا  
ليس بمحد حقيقي بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه او  
فذلك في حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس من غير ان يقول ويحرك  
بالارادة فان هذا ساوياً في العمل وناقص في المعنى ولا يلتفت في الحد  
الى ان يكون وجه ابل لا يتم الحد حد وان يتميز على الاجناس فلم يوضع من الجنس  
القريب باسره او بمجده ان لم يوجد العمل له اسم فيكون قد اشتمل على الحقيقة  
ثم يوفى بعدد جميع الفصول الذاتية وان كانت الفصول كانت بواحد منها كفا  
في التميز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات  
والحد عنوان للذات وبيان له فيجب ان يقوم في الحد صورة <sup>النفس</sup> معقولة  
ساوية للصورة الموجودة بتمامها فيعرض ان يتميز ايضا بالحد و

والله اعلم

والله اعلم لا يطلبون في الحد ود التميز وان لم يميز بل يطلبون تحقيق  
ذات الشيء وسميته ولذلك فلا حد بالحقيقة فالوجود له انما ذلك قول  
بشرح الاسم وكذلك لا يخل الفيلسوف الحد بانه قول والى على الحقيقة ولم  
يقول قول وجه مميز كما من عادة المحدثين ان يقولوا اولئذ ما دمتم تحد يد  
من اخل في تحد يده العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحد يدهم الغضب  
بانه غليان دم القلب او الضرورة فقط كالمحدثين في تحد يدهم الغضب  
بانه ضرورة الانقسام لا لانها لم تتميز ابل لانها لم يوفيا كمال الحقيقة بل قد  
اقر بان يحد من كليهما مجموعين وان لا يخل بذلك سبب ذاتي في الحد بل  
فعلى هذا يجب ان نقيض الحدود وللانواع ولما الاجناس فان  
نرخن الفصول التي يخص الانواع وقد حذف فنافى ان كان اسما  
مفردا فصل باعتبار الجهلات وان كان مفردا فهو المطلق والقسمه ايضا تفتي  
في الحد اذا كانت بالذاتيات وكانت القسمه للاسم قسم من طريق ما هو  
هو فان قسم الحيوان الى ذى الرجلين وكثير الأرجل ليست قسم له من  
طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماشي فانه لكونه ماشيا استعد  
لهذه القسمه لالكونه حيوانا فان الحيوان لا يكفي لهذا الاستعداد  
او لا مالم يحصل لها طبيعة الشيء فلو كان الحيوان غير ماشي لم يستعد لهذه  
القسمه البتة واذا فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان يراعى شرطان  
فالفا وهو ان لا يفتقد في الوسط بل تقسيم وتقسيم حتى ينتهي الى الذاتيات



التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات او شخصات فان القمر من الجواهر اذا انقسمت  
 الى الانسان وقعت ولم تنقسم بعد بالذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم  
 الشيء الى الاشخاص او الى فصول مرضية كالكتاب والاقى والمخترق والفاصل  
 وغير ذلك واما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجوده  
 ليس فاسودع اى شئ في محل قريب وقد قام بنفسه دونة بالفعل لا  
 بتقوية ومنها الكم وهو الشئ الذي يقبل لذاته المساواة واللا مساواة  
 والتجزئ وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك  
 يتلاقى عنده ويحدد به كل النقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد  
 لاجزائه ذلك بالقوة لا بالفعل كالعدم والمتصل قد يكون ذا وضع قد  
 يكون عديم الوضع وذا الوضع هو الذي وجد لاجزائه اتصال  
 وبنات او مكان ان يشار اليه كل واحد منها الزاين هو من الاخر  
 فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط وهو من ما يقبل  
 في جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح ومنه ما يقبل في ثلث  
 جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو وضع لانه  
 السطح الباطن من حد الحادى ولما الزمان فهو مقدار للحركة الاله ليس  
 له وضع اذ لا يوجد اجزائه معا وان كان له اتصال اذا ما ضربه وسبقه  
 يتحدان بطرف هو الان واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل من  
 المقولات العشرة الاضافه وهو المعنى الذي وجوهه بالقياس  
 لا يتجزئ

في قوله تعالى العشرة  
 في قوله تعالى العشرة  
 في قوله تعالى العشرة

التي اخرى وليس له وجود غير مثل الابوة بالقياس الى النبوته لا كالباب فانه  
 له وجود يخصه كالانسانية ولما الكيف فهو كل صفة فاعرة في جسم لا يجب  
 اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم الى خارج ولا بسببه واقعة في اجزائه ولا  
 بالجملة اعتبارا يكون به واجزائه مثل البياض والواد وهو اما ان يكون مختصا  
 بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردي بالعدد  
 ولما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به اما ان يكون محسوسا بالفعل عن  
 الحواس ويوجد بانفعال المترجات فالرائح منه مثل صفرة الذهب و  
 حلالة العسل ويسمى كيفيات انفعاليات وسريع الزوال منه وان  
 كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى الكيفية بل انفعالات سريعة استبدالها  
 مثل حمرة الخجل وصفرة الرجل ومنها ما لا يكون محسوسا وهذا فاما ان يكون  
 استعدادات انما يتصور في النفس بالقياس الى الكمالات فان كان  
 استعدادا للبقاء ومنه واما الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة والصلابة  
 وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية  
 مثل المراضة اللين ولما ان يكون هيئات هي في انفسها الكمالات  
 لا يتصور انها استعدادات للكمالات اخرى ويكون مع ذلك غير  
 محسوسه بل انفسا فان كان فيها ثابتا يسمى ملكة مثل العلم والصور وما  
 كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصباح  
 وفرق بين الصور والمصباحية فان المصباح قد لا يكون صحيا والمريض

الالف



قد يكون صحيحا ومن جملة العشرة الابن وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه لكونه في السكون ومتى وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الامر والوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة في الاغواف والموازاة والجهات واجزاء المكان ان كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنوي غير الوضع المذكور في باب الكم والملك وليست احصاء ويشترط ان يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينقل بانفاله مثل التلبس والتسلح والفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود منزه عنه غير قابل للذات بل لا يزال يجرد ويتصرف كالسجين والتبريد والانفعال وهو نسبة الجوهر الى حاله فيه بعد الصفه مثل السقي والتقطع في شراكة الحد والبرهان اما كما لا يطلب العلة بل لا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب بما يحققه الابد هل ومن كل واحد منها جواب لكن التحقيق من الجواب عن لم هو الجواب بالعلّة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية مقومة للسبب في اذ دخل في الحد وفي جواب ما هو فيفق اذا داخل في الجوابين مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فالجواب نوره ثم يقول ما كسوف القمر فنقول هو الخفاء بنور القمر لتوسط الارض لكن هذه الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حداً واحداً في البرهان بل حدان اذ لا يكون جزاين مقدم البرهان بل جزئين فالذي يجعل منها على الموضوع في البرهان او لا وهو الحد الاوسط يكون في الحد محولا او لا لانك تقول

توليد  
ماتى  
توليد  
الملك  
الافعال  
في شأنت الحد

تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستحي من الشمس توسط بينها الارض فانه ينبغي ضوءه فينتج ان القمر ينبغي ضوءه ثم تقول والمنعني ضوءه منكسف والقمر اذا منكسف فاولا جلت التوسط ثم الانحاء وفي الحد التام فورد اول الانحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انحاء ضوءه لتوسط الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض والانحاء الضوء حدا اذا اتفق ان كان مميزا وكان حداً ما وان لم يكن تاماً حتى الذي يكون منها الحد الاوسط في القياس حدا هو مبدأ برهان كما تقول في مثال اخر ان المرعد هو صوت انقطاع النار في الغمام او الغضب شعرة الانقام وتسمى الذي يكون منها حداً الكبر حداً هو ينتج برهان كقولك ان الكسوف انحاء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر فان اقتصر على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان اقتصر على المعلول كالانحاء كان الحد يسمى ينتج برهان والحد التام مجموعهما مع الجنس والحد يقال التشكيك على خمسة اشياء فنقول ذلك الحد الشارح بمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود الشيء فان كان وجود الشيء مشكلا اخذ الحد او لا على انه شارح الاسم كحد المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتابي اقليدس فان اضحى للشيء وجود علم حان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط وقد يقال حداً لما كان بحسب الذات فانه ما هو ينتج برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو حد تام يجمع منها

مبدأ البرهان  
منتج البرهان  
محقق  
اقسام الحد



وستة ما هو حال الامر لا محل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخله  
 في جواهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما الشبهة ذلك فان حدد  
 لا يجب الاسم فقط ولا ابتداء برهان ولا ينتج برهان ولا مركب منها  
 على الاربع ونحوها في البراهين وبقى على الفاعل وسواء المركب مثل الفاعل  
 للمركب والاب للصبى وبقى على المادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل محبة  
 الشيء مثل الخشب ودم الفحل وبقى على الصورة في كل شيء يكون فانه  
 ما لم تفرق الصورة بالمادة لم يتلون الشيء وبقى على الغاية والشيء الذي  
 غرضه ولا يجد الشيء مثل السكنى للبيت وكل واحدة من هذه اما قربة كالعقود  
 للحي واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبيتا للبيت  
 واما عامة بالذات مثل التقوية بالذات واما بالعرض مثل التقوية بالعرض  
 من الصفات لانه يزيل المستحق او شرب الماء البارد ويسحق لانه يجمع المستحق واما يجب  
 ان يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة القريبة التي بالفعل حتى  
 ينقطع سوال الهم والافتر بعد ثابت والعلل الاربع قد يقع حد واحد  
 وسط في البراهين لا يحتاج فضايا محولا لانها اعراض ذاتية واما العلة العامة  
 والقابلة فلا يجب من وضعها وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك  
 ما يدل على صيرورها على بالفعل مثل اقتراح انفعال الايون من الحرارة  
 الغريبة التي في الابدالي بالقوة المبردة التي فيه فانه يجب عن قوته  
 البتريل وكذلك تجد في كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم  
 في قوله

نقطة العلة التي  
 في البراهين

عن اقتراح مرادها بفواعلها ان يوجد المعلوم ضرورة بل هذا في كلها وكثير  
 منها لا يوجد مادتها على الطبع التي يجب الوجود الكائن كحكمة الانسان  
 وكانت لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة لا يمنع ان يكون لغاية كما  
 سنوضح في العلوم فلا يمنع اذا استحال الغاية في برهانها وفي برهان  
 ما لم يكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استحالة  
 الغاية بل لا بد منها بحيث يكون المعلوم انما يجب باجتماع الفاعل والقابلية  
 معا فان الواحد منها لا يكفي حدك الوسط ما لم يجتمع بعد مثلا لم كانت  
 الانسان الطول من غير بضعة فنقول لان المادة كانت قائمة الاستعداد  
 لذلك الفاعل التام وقد تلاحظا ونقول لعم الانسان الاضرار من مرده  
 منها الطبيعي وكل ما يبراد منها الطين يعرض واما الصورة المادية فلا يحتاج  
 الى شرط في ادخالها الوسط كما نقول لم هذا الجسم محرق فنقول انه  
 لو اصول صورة مادية وكان الغاية في اكثر الامر فيضد الهم المجرودون  
 الا ان وقد يجتمع في الشيء على فوق واحدة وحتى الاربع كلها وقد  
 يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا بد خلق  
 حدود التعليمات ولا يبرهنها على مادية فقد قلنا في العلل وفي قوله  
 في البراهين واما دخولها في الحدود فلها او ضمن ان العلل الذاتية مقومة  
 واذا كان الشيء على مساوية او اعم وكانت ذاتية فدخلها في واما العلل  
 التي اخص من الشيء مثل ان للحي عللا كالعقود وكما لمركبة العنصر للرجح

في قوله



او اشتغال من غير عفونة بالصوت ايضا انطفاء ناس وانكسار قفر وقتر جني حيا  
 اشبه ذلك فليس شئ منها يدخل في الحد ويخرج في البرهان بل في الحد <sup>فيطلب</sup>  
 الشئ الجامع لها ان وجد مثل القتر المقارن لجميع ذلك فيكون هو العلة التي  
 تدخل في الحد ودلها العلة الخاصة فلهذا ودانواع الشئ مثل انطفاء النار  
 تحد الرعد لا الصوت المطلق وقد يحد الشئ بجميع علة الاربع ان كانت  
 وكانت ذاتية يمكن الحد القديم بانه الرصانة من حد يد شكلها كذا لقطع  
 به الخشب بخلاف الاله جنس والصناعة تدل على المبدأ الفاعل والشكل يدل  
 على الصورة والنخت على الغاية والحد يدل على المادة في هذه الابواب كلام  
 طويل لا يلحق بالتصريات **فصل** ان في الكليات اسرار بعضها على  
 بعض في الدرس فكل تلك القياسات التي تكون منها تدور ودور مثل ان  
 لم كانت السحاب ثقيل لانه كان عمارا ثقيل لم كان عمارا ثقيل لانه الارض  
 كانت ثنية ودخل فيها الكر ثقيل لم كانت الارض ثنية ثقيل لانه كان مطر  
 ثقيل لم كانت مطر ثقيل لانه كانت سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب  
 ومن او ساطد انه كان سحاب وان كانت منها كره وساطط اخرى ولكن لا  
 فرق في البرهان الدرس بين ان يكون حد قد وقع مكررا بل واسطه بين طرفي  
 تكراره او وقع مكررا وبين طرفي تكراره وساطط ولكن المثال الذي اوردناه  
 ليس في الحقيقة دورا لان السحاب الواقع هذا اكبر والسحاب الواقع هذا او  
 ليس هو واحد بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدور

في الدرس في القياسات  
 في البرهان

هو ان يؤخذ الشئ في بيان نفسه لان يؤخذ ساوية في النوع في بيانه وهو  
 بالذات **فصل** في العلة التي هي اخص ويكون حد واسطه في البرهان وهو  
 مثل كون السحاب عن كثافة الهواء بالبرد او عن انعقاد الجاسر والزلزلة  
 عن حدوث ريح او عن انعطاف اعلی وقصة او اندفاع سيل في باطن  
 الارض والرعد عن صرير وعن انطفاء دخان نار في الخبيث من عفونة الا  
 خلط وعن حرارة مروج بلا عفونة فقد يمكن ان يجمع لهذه العلة الخاصة  
 معنى عام يكون محولا عليها فيكون لذلك اقرب من العلول ويكون علة  
 المساوية له وقد لا يجمع لانه يذهب الامر في ذلك الى غير النهاية ولكن  
 لا تنفك عند عام لا واسطه بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن ان  
 يوجد علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلة الخاصة لا يوجد بينها وبين الحد  
 الاكبر ما هو اعم منها او مساويا فلا يمكن ان يجعل حد واسطه في الخواص  
 لها اخص ايض من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده  
 للاصغر الاخص فان التي المطلقة ليس معلولة المعفونة بل هي من الانسان  
 او هي صاحب الغضب او كذلك النوع ليس علة لوجود الجنس مطلقا بل لما هو  
 تحت النوع من شخص او نوع دون وما كان يوجد له معنى عام فان حل الاكبر  
 على الحد واسطه التي هي اخص لا يكون أولا ولا يكون بتوسط العام  
 مثل ان هذه الشجرة ينشرب فيها ثنية واخرى وهي خروغ واخرى وهي كرم ويكون  
 العلة لا تنشأ العروق فيها وجود ورطوبة او انفساتها ولكن ليس

في البرهان  
 في العلة الخاصة



لهذه الوسيطيات الخاصة التي تميزه وخرج وكرم اولاً ولكن العريض الورق  
والنيز والخروج واكرم عريض الاوراق بلا واسطة ولما انها تخرج بطريقها او  
او تنفس بطريقها فليس لانتها نيزه او خروج اكرم بلا واسطة بل لانتها نيزه  
الورق وهي ينشر ويرفها لانتها تلك ولا العرض الورق ولكن لا نقاش  
الطوية او وجودها فقد بان ان ينحس الحد الاوسط العلوي على الاكبر  
للعول ولان لا ينحس **فصل** في الفطن والعلم والعقل والذهن والذكاء والحد  
الفطن الحق هو ما يرى في شيء انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء  
كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا وبواسطة <sup>بمعنى</sup> تجبر والشيء كذا في ذاته وقد يقال  
لتصور المهيبة تجدد والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون  
كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبدئي الاول للبراهين وقد يقال لتصور المهيبة  
بذاتها بلا تحديد لها لتصور المبادئ الاولى للحد والذهن قوة للنفس معدة  
محو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد الحدس والحدس حركة الى اصابة الحد  
الاوسط اذا وضع الخط او اصابة الحد الاكبر اذا اصاب الاوسط وبالجملة انظر تفصيل  
من معلوم الى مجهول لكن يرى شكل استناره الفهم عند احوال قريبة وجعل عن الشمس  
فيحدس انه تستمر من الشمس في الحس والذكر والخيال والفكر والحس اغايد كذا  
الجزئيات الشخصية والذكر والخيال يحفظان ما يؤد به الحس على شخصيته اما  
الخيال فيحفظ الصورة ولما الذكر المعنى لما خردت له ولذا تذكر الحس كان ذكر  
او اذا تذكر الذكر كان الجزئية وقد قيل في الحسيات والجزئيات ما فيه كفاية في مثل

في سبب نفس  
الانفاظ المتد

هذا الكلام

هذا الكلام والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب والخاصة  
مكونة فنانة يصدر منها افعال او اوتية بعجزه وقوية والفكر خروج نفس الانسان  
الى كمال الممكن في جزوى العلم والعمل اما جانب العلم فانه يكون متصور للوجود  
كما هو وحسناً بالقضايا كما هي ولما في جانب العمل فان يكون قد حصل  
عنده الخلق الذي يسمى العدل والمملكة الفاضلة والفكر العقلي يقال الحسيات  
مجردة والحس والخيال والذكر كرمال الجزئيات فان الحس لان الال ان الانسان المتولد  
على كثيرين وكذلك الخيال فانك اتق صورة احضرت فيها في الخيال او في الحس الانسان  
لم يمكنك ان تذكر فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لان ما يرسم في الحس  
او الخيال يكون مع عرض من الكم والكيف والابن والوضع غير مبرر في  
الانسانية ولا مساوية لها والظلمات من الصديقات والتصورات الواقعة  
فيها غير مدركة بالحس ولا بالخيال ولا ايضاً علمها الا حدساً او تجريباً لكنهما  
معاونان للعقل اما من جهة التصور فلان الحس يعرض على الخيال اموراً  
مختلطة والخيال على العقل ثم العقل تعقل فيها الفيز والتجريد وياخذ كل واحد  
من المعاني مفرداً ويترتب الاخص ولاعم والذائق والعرض غير متم في العقل  
المعاني الاولى في التصور ثم يتركب منها العدد واما من جهة الصديق فقد <sup>بالصور</sup>  
يعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق بين  
الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج واما على سبيل  
التنبه كن يستقرى لجزئيات امور احكامها تنبيه الصدق الا ان بالنفس عنها

بان مد كان الحس



غفلة وقد يعين على سبيل العرض بان يعين اولا في اعطاء التصورات ثم المتصورات  
 فالنفس بالاجاب وسلب فيلزم للعقل ما يجب ان يصدق به بذاته ويلزم له  
 القياس فيما يجب ان يكتب التصديق به وكما سائر العلوم اعني ما بعد الاوليات  
 فيستفاد وما تجريبه وما يوسط اذا كان نفس تاليف البسيط لا يقتضي العقل  
 فيكون العلوم المكتسبة يبعثها شيان احدهما عدم التصور والثاني عدم الوحد  
 والاول لا يصدق قبل ان يعلم العلم التصور فقط **فصل** وهذا  
 ما وضع يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يقع باغضائها سهو في ذلك ما يقع  
 في جانب الجنس ويتم ما يقع في جانب الفصل ويتم ما هو مشترك هو ايضا  
 للحد الناقص والرسم من الخطا في الجنس ان يوضع الفصل وتلك مكانه كقول  
 القائل ان العشق افرط المحبة المفرطة وتبين ذلك ان يوضع القوة المادة مكان  
 الجنس كقولهم للكرسي انه خشب عليه راسع والسيوف ان يحد بل يقطع به فان  
 هذين قل اخذ فيها المادة مكان الجنس وتبين ذلك ان يوضع الهيولى مكان  
 الجنس كقولهم الرماد ان يحد تحت محرق وتبين ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس  
 للكل كقولهم ان لعنرة خمر وخمر واور في التعليم الا ان يحد انما لا يحد  
 وهو قولهم ان الحيوان جسم دوني في تحقيق ذلك بحث دقيق وتبين ذلك  
 ان يوضع الملكة مكان القوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المعنوية في اجزاء  
 المحدود كقولهم ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية  
 اذا الفاجر يقوى ايضه ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لا شبيهه  
 الملك

الاول

بأن يوضع  
الخطا في

بلغ

الخطا في

الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثانية وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من شأنه  
 وطبعا النزوع الى استراخ ما ليس له من بدغيره فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر  
 علم الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا يكون طبعا هكذا وتبين ذلك ان يوضع  
 مستحار او مستباح كقول القائل ان القيم موافق وان النفس عد وتبين ذلك ان  
 تضع شيئا من اللوازم مكان الاجناس كالواحد والموجود وتبين ذلك ان تضع  
 النوع مكان الجنس كقولهم ان الشر هو ظلم الناس والظلم هو نزع من الشر واما  
 من جهة الفصل فان تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وان تأخذ الجنس مكان  
 الفصل وان تحسب الانفعالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا  
 ثبت الشيء وقوى وان تأخذ الاعراض فصولا للجواهر وان تأخذ فصول  
 الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لاما الى الاضافه ولما القويين  
 المشتركه فقل ان تعرف الشيء بما هو اخفى من كنه حد النار بما يحتاج جسم شبيه  
 بالنفس والنفس اخفى منه ومثل ان يحد الشيء بما هو ساول في المعرفة قولهم  
 لعدد او شاعر عزم والمعرفة مثال المساوي في المعرفة كثيرة من الاحاد والعدد  
 والكثرة شيء واحد فحد انما اخذ نفس الشيء في حده وتبين هذا الباب ان تأخذ  
 الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يميز على الفرد بواحد ثم يقولون  
 الفرد عدد ينقض عزم الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف في حد المضاف  
 الركب فقل فرغور يورس اذ حسب ان يجب ان يحد الجنس في حد النوع  
 والنوع في حد الجنس ولم يميز ما في ذلك من الغلط وما في ظن ذلك

الخطا في الفصل

القول في



من الجوهر ما من الاضطراب الى ذلك من المذمومة وما في تحقيق الحد الذي  
استعمل على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما اوردته من الشبهة ولما لم يقابل  
بجانب السلب والطرح فلا بد من ان يخلو الموجب والملك في حد يهي من غير  
عكس ولما الذي ياخذ المتأخر في حد الشيء فكقولهم الشمس كوكب بطالع نهار  
ثم المتأخر لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه من بان طلوع الشمس وكذلك التحد  
المشهور للكثير بانها قابلة للساوة وللثقلية بانها قابلة للشايعة وغير  
المشايعة فهذا وما اشبهه من المعاني المتصارفة عن الاحاطة في الحد وحده  
**فصل** في اعادة التوضيح المخلط للبحث نقول ان افعال النواظير اما  
في القياس للحد بانها اشياء خارجة عن القياس مثل تعجيل  
المحظوم وترذيل قوله واللاستعزاء وقطع كلامه والاعتراب عليه في اللغة واستعمال  
ما لا يدخل في لفظها مما يجري مجرى ذلك وهي عشرة ولا حاجة بنا الى ذكرها  
ولما التواني في القياس المتطير انتاج الشيء فاما نذكرها **فصل** في المخلطات  
في القياس نقول ان هذه المخلطات اما ان يقع في اللفظ ولما ان يقع في المعنى  
ولما ان يقع في صورة القياس ولما ان يقع في دته ولما ان يكون غلطاً ولما  
ان يكون مغالطاً ونحن نعلم ان التقيت الاقوال والقياسية ترتباً على شكل من  
الاشكال وكان هناك اجزاء اولى مما نيزه اعني الحد ودواجزه ثلثي متمايزة  
اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير  
النتيجة واعرف نسخاً ان ما يلزم عنه لزوماً حقا فاذا القول الذي لا يلزم  
منه

المغالطة في خارج القياس

المغالطة في القياس

عن تحقق اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الاشكال  
اشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون هناك الاجزاء الاولى و  
الاجزاء الثلثي متمايزة ولما ان لا يكون المقدمات صادقة ولما ان لا يكون  
غير الخط ولما ان لا يكون اعرف من فلما الاول فلو ان لا يكون فاليفهم من اقل  
جانزة او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحدة  
الاتحادية الاكثر الا ان الشك في ذلك على وجهين اما ان يكون عددها  
للاشكال في الحقيقة والظاهر جميعاً ولما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر  
اشكال فان كان لها في الظاهر اشكال ففانها لفظاً يفهم من معان فوق واحد  
فيكون اما بحسب بباطة ولما بحسب تركيب واذا كان بحسب بباطة فاما  
ان يكون مشتركاً وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض  
كالعين الواقع على المطر والبرق والرعد والبرق والبرق والبرق والبرق والبرق  
لفظاً مشتركاً وهو المتداول للشيء وضده كالمجمل والناهل ولما ان يكون  
لفظاً متشابهاً وهو الواقع على عدة متشابهة الصادرة مختلفتها في الحقيقة  
لايكاد يوقف عن الفتها كالناطق الواقع على الانسان والفلان والملك  
والشيء الواقع على الآلة والانسان والنبات وكل ما لا بد وحركة في جوهر  
ولما لفظاً متقولا وهو الواقع على عدة معاني عدة ولكن وقوعها على احد  
اقدم على ان المتأخر يسمى به على الحقيقة كلفظ الذي اخذ الشيء من غيره  
من غير ان ينقل في اللغة فعمل اسمها على الحقيقة وان كان في الحال يراى

القياس السوفسطائي



عنه كقول القائل ان الارض ام البشر لما لفظا مجازيا وهو الذي يطلق في الظن  
 على الشيء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القائل سل المدينة اي اهلها  
 وربما كان اللفظ المشترك ليس لا شتر اكد هذه الاحوال في جوهره بل في  
 طبيعة واحوالها كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما  
 جرى مجراه ولعل اظن بعض ضعفاء الظن ان الصيول قد يتحقق ان يبقى لها  
 انها يفعل فعلا لا انها قابلة للتاثير والقبول فعل ولما الذي يكون بحسب  
 التركيب فقل لا استأجر روف النسق الى اشياء مختلفة كقول القائل كما علم  
 الحكيم فهو كما علم فان هو ههنا يتعطف على كلاما وعلى الحكيم ويجيبه يختلف المعاني  
 وقد يكون تغير الترتيب الواجب وقد يكون المواضع الوقف والابتداء وقد  
 الاشتباه حروف النسق الفسها ودلالة التماثل على معاني عدة في النسق ولهذا  
 قد يصدق متفرقا فيق ان الخمسة زوج وفرد معا اذ هي ثلثة واثنان لا ان  
 الخمسة زوج والخمسة ابيض فرد السب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على  
 جميع الاجزاء وقد يدل على جميع الصفات فيكذب وقد يصدق الشيء مقرا متوقفا  
 ولا يصدق فتمعا كقول القائل زيد طبيب ويكون مجاهلا في الطب وزيد  
 بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب بصير او هم اللفظ لا  
 لهما من اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده بنعت  
 زيد ولما السب الثاني وهو عدم التمايز في اجزاء القول القياسي فانه  
 يتجه فيهما يكون الاجزاء الاولى فيه باسط بل فيها يكون فيه الفاظ مركبة  
 بالضم

الب الثاني

فحين فاما ان يكون اجزاء المحول والموضوع تمايزة في الوضع ولكن غير تمايزة في  
 الاتساق ولما ان لا يكون تمايزة في الوضع فيكون هناك الشيء هو من الموضوع  
 فيهم انه من المحول فيهم انه من الموضوع مثال التمايزة في الوضع دون الاتساق  
 قول القائل كلما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الخ فهو اذا  
 كجر ومثال الغير التمايزة في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان  
 يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل هو جزء من المحول  
 ومن الموضوع ولا يبعد ان يقع من هذا او مثاله معالطا يصعب حلها وقد  
 يعرض هذه المغالطة في جميع الخاء التركيب المتشابه ولما الكذب في المقدمة  
 فلا وجه ان الطبع اذا اذعن للكاذب فاما يدعي سبب ما ولان له نسبة الى  
 الصدق في الحال ومن بلغ الوان يصدق باق شي اتفق بلا سبب فقل الخلف  
 عنه الغريبة البشوية فاذا ذلك السبب اما في لفظه واما في معناه والذي في  
 منظر مما سنده وذلك مثل اشتراك معنيين في اللفظ يوحى التساوي بينهما  
 في كل حكم ومثل اشتراك لفظين في معنى واحد وانفراضا في معنى معتبر في اللفظ  
 فانه اذا كان كذلك او هم ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما كان لفظ  
 اللفظين زيادة معنى بتغير الحكم ومثال هذا الخ والسلافة فان معنى  
 واحد اقل اشتراك فيه هذان الاسمان ثم السلافة زيادة معنى واما  
 الذي من جهة المعنى فلا يخفى اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي  
 لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت

الب الثالث



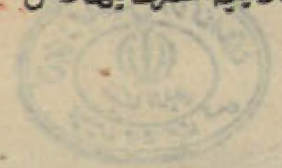
من الإوقات ولما أن يكون كاذبا في الجوهري هو أن يكون الحكم فيه يصدق على شيء من  
 الموضوع أو في وقت أو حال فإن كان كاذبا في الكل فينبغي أن يكون له شركة مع  
 الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا أو فصلا أو اتفاقا في عرض  
 أو اتفاقا في مساواة النسبة وانت تعلم أنه قد يكون شركة عامة فيها سوى الجنس  
 والفصل فانه قد يكون المشترك فيه عامضا كلياً للموضوعين وقد يكون كلياً  
 لأحدهما وفي بعض الآخر وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق  
 لافي الكل فاما أن يكون في بعض الموضوع فقط أو يكون في كل واحد من الموضوعين  
 ولكن في وقت دون وقت أو يكون في كل وقت ولكن بشرط لا على  
 الإطلاق أو يكون على الإطلاق ولكن بشرط ما وتلك الشريطة إما  
 تأليف في القول أو شيء غير التأليف في القول فان لم يكن التأليف فيه  
 فاما أن يكون أفراداً فيه وأما غير أفراد فيه وأن كان أيضاً عامضاً لبعض  
 الموضوع فاما طبعياً واما اتفاقاً في جميع هذا لأبصار العكس فانه إذا اتفق  
 أن يرى سبال أصغر وكان مرأى المرة ثم اتفق أن يرى سبال أصغر  
 غيره ظن أنه مر ورهبا كان حلوا كالحل وسبب ذلك أنه إذا وجدت  
 المرة مرة ظن أن كل سبال أصغر مرارة إذا كانت المرة سبالاً صغيراً ولما  
 الذي يكون من جهة أن المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي  
 يكون بالمصادرة على المطأ الأول في المستقيم وبالمصادرة على تقيض  
 المطأ في الخلف وقد اشترى إلى ذلك فيما قد سلف ولما الذي يكون  
 محتمل

الباب الخامس  
 في المقادير

من جهة أن المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي  
 النتيجة في المعرفة والمجتهال بها أو بالاشياء التي تباخر عنها في المعرفة ويكون  
 سبيلها سبيل القياس الذي قد اشترى إلى ذلك فيما قد سلف **وهو**  
 من جهة هذا أن جميع اسباب المعالطة في القياس لها لفظي ولما معنوي  
 واللفظي إما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد أو اشتراك في هيئته وشكله  
 أو مجيب هيئته بلحقه من خارج أو اشتراك في يقع مجيب التركيب لا مجيب  
 لفظ مفرد أو لأجل صادق مركباً قد يكون فصل فظن صادق أو لأجل صادق  
 متفرقا فارقاً في قدر كيت فظن صادق وإما الاشتباه البناء والاعراب والشكل  
 والابحار ولما المعنوي فلما أن يكون لما بالعرض وهو أن يؤخذ ما بالعرض  
 محال ما بالذات كن يقول أن الجوز من الرجى الذي يلي القطب إبطاء حركة ولما  
 من جهة سؤ اعتبار شرط وط التقيض في الحمل ولما لعقم القرينة ولما لأبصار عكس  
 اللوازم ولما بالمصادرة على المطأ الأول ولما من أخذ ما ليس بعلة عليه ولما لمجمع المسائل  
 في مثله فلا يقرن المطأ واحد أبغينه **فصل** قد انتصرنا لك من علم  
 المنطق على هذا القدر فقد عرفنا كد طريق نيل المطأ وهو القياس البرهاني  
 وأخذ الحقيقي وطريق التخر من الخطأ وهو بما عرفنا كد من المواضع التي  
 يغلط فيها في المقاييس والمحدود ولم نطول المنطق بذكر الأمور المحاجرة  
 عن هذين الغرضين وإن كانت لا ينفع عن نفع وهي مثل المواضع المجدلية ولا  
 واستعمالها مثل المقاييس الخطأية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل

فان كنت  
 الخطأية

بلغ مرارة





الاقداميل الشعرية ومواردها وامراضها فان اجتلب ان تطلع على ذلك فاطلب

من كتب بنا الذي يسمى بالشفائيم من كتب

المنطق النجاة والمحمد لله

وكل من نعمة وذهب

كل حكمة والصقوة

والسلام على محمد وآله

المعصومين

مهددين

مهددين





52475  
Gouda